



۶۸۳۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: رجال
مؤلف: میرزا حسن اخبار
موضوع:
شماره ثبت کتاب: ۷۴۱۸۹
۸۸۲۷۱

بازرسی شد
۱۳۸۱

۶۴۴۵
۷۷۶۸

خطی - فهرست شده

۲۲۶۸

۶۸۳۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: رجال
مؤلف: میرزا حسن اخبار
موضوع:
شماره ثبت کتاب: ۷۴۱۸۹
۸۸۲۷۱

بازرسی شد
۱۳۸۱

۶۴۴۵
۷۷۶۸

خطی - فهرست شده

۲۲۶۸

١٥

عق. قفسه
٢٢٦٨

عنه
عنه

90

三

المكتبة

ثم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
وقوله الذي اصابه الصراط الرشاد وبعث النبي خيرا للعباد ونصب لنا في كل دين
ادبا وعبادا واستكنا في طبيب الارضى وادبنا في البلاد وتجنبا في كثير من الناس
الاذن الصلح على يد الانبياء والاجماع ومنه والة الامراء وبعث الله على اهل
العباد **صل** يقول القديس الحارثي واحمد بن عبد الله بن عبد الصالح النخعي
الحلي عليه السلام **صل** القوس متى بعض اخوان خرب الله عن المؤمنين ان اقول بعض
شاع بين المتأخرين من اصحابنا من اجتهاد قول من قال وقع المقدم المجدد ومن
احسان الصواب ليكون ارباب الصدق والقبول ثم اجله ان يراى بعض الاجتهاد
لسادة الاعمار سلام الله عليهم ما عسى الجبل والسماء انهما وانصر على من يرمى من الصواب
بغيره وسيله الثبات الاخبار بقصد التسوية وادرسنا الى القبول والله المستعان
عليه النكاح وبقيته بمصادره الاخرى في تحقيق الاجتهاد والاحكام وبقية على
مستوى هذا الامر ومن جهة الاستنباط وسبقنا وارباعنا على ما ذكرته على دليل
نقل في هذا الاستدلال والحمل والنقل للجل **المصدر الثاني** في بيان معنى الاجتهاد
وقيل في هذه العلامة الحكي والقيس عبد الله بن حمزة الله عنه وبعض الكلام في هذا
المرم فذكرنا ثمانية ومنعجب حديثا **المصدر الثالث** في بيان ذكره من الاماير الواردة
فيها من اتباع الرأى الذي هو من الاجتهاد بعد الامتياز وفيه مائة حديث **المصدر**
الرابع في ذكره من الاماير الناصية على تحرير الانبياء وسما القياس الاولوية
فيهم سبع واربعون حديثا **المصدر الخامس** في بيان شاع القول بالعزيم والاضطرار
العامية وفيما سنع واما قول حديثا **المصدر الحادي عشر** في بيان ان الاحكام منصوبة وكل
ما لم يخرج من اهل البيت فاما وكل ما خالف السنة فهو باطل وفيما سنع وحديث
ومائة حديثا **ثانية** في بيان معنى الاجتهاد ومطلى الرأى والقياس من غير مبررات مثل
الاهامية سزاوان الله عليهم حتى جاء ذلك فيهم من عننا عليهم فسيب القول بغير الاحكام
وما كان احدا من الامة يقول يجوز الاجتهاد في نقل الاحكام الا ما شاع من بعض

المناخ

وان اردت الزيادة هنا لكلام المرتضى والمفيد في الله عنهما قال الشريف المرتضى
 رضي الله عنه في الشافعي لفظه ولما قال ذلك وهذا بطل ما قلنا عليه من جهة الاجتهاد
 فلو قلنا لا دلالة لواقعة عندنا على ابطال ما ختم به الاجتهاد في موضع اخر من جهة
 كل ما يتكلم خصوصاً فيها القياس والاجتهاد وطريق الفقه عند الشيعة فيه بطلان
 محال ومقتضى **قال** في مقام آخر في جواب القاضى يقال له هذا كلام في ضرورة الاجتهاد
 وقد جعلنا الاستقصاء موضعاً غير هذا لاننا لا نحكي هذا الموضع من كلامه فيه ترد
 لما احتجنا ولما قلنا ان امير المؤمنين رضي الله عنه من الاجتهاد عليهم السلام عندنا ولا
 من الاختلاف والاجتهاد فالمعلوم من حاله خلاصاً ادعيته الا ان الشافعي عليه السلام
 السليمان رضي الله عنه من جهة من طعن الحنفية وطعنهم بالرجوع الى الحق وليس
 محال ان يستعمل من المنع اكثر مما ذكرناه لان المنع بالقرآن والضرب بالسنة اذا كان
 قبالاً لا يحسن استعماله مع المناهج فكيف من اصول فاولاً ان لا يستعمل مع المناهج
 الفروع في ادعيهم عليهم السلام متوخلاً الاجتهاد من جهة من طعنهم في المنع منه اكثر
 من المناهج والحجج والادلة والمزجيج من ادعيهم سوفيق في اصول لا يتم
 لم يتعد على كثير منها هذه الطريقة **وقال** في موضع منه ولما اجتهاد والفتاى بر فهد
 يتا بطلانها في الشريعة وانما لا يبرهن فالتك والافتحان على ولا خلاصاً من
 تكون مصفولة بهم **يقول** المؤلف وعقد المفيد رحمه الله فضلاً في كتاب لعبون و
 الحاسن في الاجتهاد ونقص فيه على القاسم الكعبي كلامه في التمرير في ذلك
 منه على الهدى في الأصول الملتزمة بتمامه وفي حرجنا ومستوفى في كتابه
 التزاد في كثرة الاجتهاد عند ترجمة المفيد طاب ثراه ولبست هذه الوجوه عليه
وقال الفاضل في الغافي وهو من فضاء القامه وضابهم في مقام التفتيش على
 الشيعة برهم الاجتهاد وما قصته ومنها انهم يزعمون انه لا يجوز للقياس والاجتهاد
 ولا الاختصاص الا اذا دعيهم في الزيادة والنقصان في الكتاب العزيز ويضيق
 السنة ونقلها اما نقل عن انهم في قوله لهم **وقال** في موضع اخر من كلامه
 الثانية من الشيعة فيهم الاثنى عشرية ويثبتون بذلك انهم يعتقدون ان
 الاقضية بعد النبي ليس الا اثنا عشر رجلاً على الحسن والحسين وشعته من آل الحسين

الخلاص
 الشريف

نحو

ويثبتون الامامية لا انت اعتقادهم ان جميع احكامهم لا يتصل الا من الامام **وقال**
 القاضى عبد الحميد بن ابي الحديد وهو من اواخر المعتزلة في شرح كلامه ما افهم
 الله بالاختلاف فاطا عن امير المؤمنين رضي الله عنه خصوصاً ام انزل الله سبحانه وتعالى ما ليس
 بهم على انما له كما لو اشركوا له فلهم ان يقولوا ولعلنا ان رضي الى اخر ما القائل
 ان هذه الوجوه هي التي تتعلق بها الامامية وقفاة القياس والاجتهاد في الفقه
 وقد تكلم عليه اصحابنا في كتبهم انتهى **قال** الحديث الثالث في بعد هذه حاشية في
 كلامه هذا دلالة على ان نفي الاجتهاد كان معروفاً من قبلهم انما المبتدئ في عند
 مخالفتهم كما ان نفي القياس كان معروفاً من قبلهم انتهى **قال** المؤلف في شرح الله
 الاجتهاد والمنع في ذلك كماله نظر ان التراجع كبطل الاجتهاد لا يتوحيه الحق في
 الاشتقاق والاختلاف **قال** ارشدك الله سواء السبيل ان الاجتهاد لا يجوز بعد
 بالعلم بمعنى الطائفة او بمجموع الفقهاء بمعنى المقتضى وهو محققاً وطولاً وقصره
 الله تعالى بقيام السبل ومصابها التماساً ورواها المرحوم والمباح وبذلك المعروف
 الاذي ابتغاء وجه الله تعالى استبعاداً لفسر في العقل والفتاى العقل لا من
 القياس والمليين على حسنة وهذا الحق عليه ولما اشرف على الايات المحلولة
 القامه كقولهم في الذين جاهدوا فينا لنهزمهم فسلنا وكولاهم عليه بالحق
 الاجتهاد في غير رواية ومن في ذلك الاجتهاد في طلب العلم الكتاب والسنة من حق
 العترة وغير حكيم من تشابهوا بالعمل بحكماء في الروضة والمراد بالفتنة للاجتهاد
قال شيخنا الفقيه الحلي طاب ثراه في كتابه في التوضيح والمراد بالفتنة للاجتهاد
 طلب العلم من الاجتهاد للصحيحين صلوات الله عليهم في ذلك من احوالهم كما هو في
 هذا الزمان ومن حكمايت القرآن بشايد الاخبار الا ان يكون دلالة صريحة
 لا تحتاج الى الجرح وذلك نادراً في الاجماع الذي دخول المصنف فيه ذلك مستمع
 عادة في هذا الزمان واما دلالة العقل فاما كانت تحفظ في جهة كتابها كاجماع
 مدعى حصولها بل لم يطعن عليها الى الان واما البراهمة الاختلاف والاستصحاب
 امثالها فاعلم ان دليل عليه عندنا على حجية ما لا يرد في حاشية من الاجتهاد
 ومثل الغيبي في الظواهر والاشك في الحديث او التمسك بآيات التنقي في هذا اليوم

فبعض معرفة الاخبار والجمع بينهما امكن بحيث يحصل العلم بانه علم الله او
الظن انما هو العلم فانه كما علم من عدلهما فلا يحتاج الى العلم والاعتقاد
كما تقدمت في معنى ومن ذلك الاجتهاد في ذلك العلم لاهله ولا يلزم العلم في ذلك
عن المنكر سيما عند ظهور الدليل ونحوه في ذلك العلم لاهله ولا يلزم العلم في ذلك
الفرق في الاجتهاد المصطلح الذي يقع فضلا له وهو على ما عرفت اياه الله في
التمديد بعباده لاجل ما عرفت من القاض ان الحجاب والرضا للتحقق منهم استغفر
الوسع من القضية لتفصيل ما يحكم شرعي انتهى فبيح الحكم الشرعي هم مناصد في
الظن بخلاف الاجتهاد في الموضوع فهناك الظن ما يحول الظن كما بين في جملة
قال الحقن الرضى القزويني رحمه الله في بيان الفواصل بعد نقل تعريفات
الاجتهاد باسمه من الشافعية والحنابلة ما لفظه والمراد من ذلك هو الحد
تبيين ان التعريف اصله المتعارف منزلة فصله هو المخرج في ان من لم يخل
لفظة المخرج تعريفه اخذنا بحري مجراه من الاستنباط والنزج او نحوها انتهى
وقال الشيخ المفيد طاب ثراه في معنى هذه على اقسام الكيفية كتاب العيون في
الحا من ما لفظه والعلل من الله ان الذي يذهب اليه هذا الرجل ومن كان
في خلافه في الحكم بالنسبة هو وجهه في الحقيقة بل هو من وجهه وظن فاسد
لا يخرج بقنا ولا يدل على الاصل المخرج في علم الهدى فذلك من في الشافعية في الرد
على الاجتهاد واحد ما يدل على ذلك ان الاجتهاد في الشريعة عند قولهم غلبه
الظن فيما لا دليل عليه والظن محال ان يكون له مجال في الشريعة ولا يضر ان
يظن في الظن محرم شي من غير دليل لان الشريعة مبينة على ما يعلم الله من
مصادرها التي لا عهد فيها ولا عادة ولا خبر الا ان الله يهدي من يشاء
ايضا مثله وما هو من وجهه واما في شافعية وحنابلة وما صفاه كصفاه فكيف
ان يستدل به بالظن لاجل العلم من الشريعة وما هو في الظن في الحقيقة ونحوه
فيما تم بطلان القول في الحقيقة فهاذا الله من الحق **وقال** الشافعية في الحقيقة فهاذا
الاحكام الشرعية بالظن فالظن من محض وجوب التوجه الى القسبة عند الظن
بأنها في جهة مخصوصة وتقدم بالثبوت وارش الحيات وبقية المتكفلات في العمل

٤٤٠

يقول الشافعية من قول المؤلف هذا هو الظن في متعلق الاحكام واسباب تحقيقها
وهو عدم العلم بالحكم القطعي والتمسك بالظن في الحكم كما بينه الحقن في بعض
كالمقضي في المنطق ومن قد استنبط الاحكام في هذا المرام في سائر الدعا بانه الظن
ينصف في هذا انتهى بحال الشافعية ويحتمل ان الظن ان كان ظن ظاهرا في العلم
ويجب احكام على محمدا ذكرنا وما بين من هذا الوجه العلم لا يخلو من ان
ظن المحمدي في الحقيقة وانما في قضاها فانه لا يمازى العلم من وجهه وانما في
فيما عفاه **يقول** المؤلف لا اختصاص للظن في متعلقات الاحكام في كونها وما
العلم بالظن والتمسك بالظن كذا بل سائر الحوادث الكونية والقضائية والكونية و
الانوارية الصورية ايضا كما كانت في الثالث والاربع في الشافعية على الاقل ولا خلاف في
الشافعية والاربع في وجه الشبهة في وجه الشبهة والتمسك بالظن في وجهه والاختلافات
عند عدم المرافعات في حجة الصلوة وكذلك في التمسك بالظن في وجهه والتمسك بالظن في
حجة الصلوة فهاذا ما نقله من هذا الباقي **قال** فانه لما بين العلم من وجهه والتمسك بالظن في
يقوم فيها عفاه لان الفعل الذي يلزم للملك جعله لا يمان ان يكون معلوما لعدا
في حكم الصلوة وان يكون متمكنا من العلم به او يكون بينه وبين الفعل معلوما اذا
تقدم العلم ولا يمان ان يعلم وجوبه وجهه واما على حمله او تفصيل الظن في
كل هذه الوجوه لا يقوم مقام العلم لا بد من ان يكون عالما ذكرناه او لا متمكنا من
العلم به لم يكن علمه من جهة غير متمكنا به وجوبه محرم ان لا يكون قادرا على العلم
الفعل ويترتب من التمسك بالظن بعينه والظن لا يقتضي الاثبات وانما يقتضي العلم
ومضى لم يكن عالما بوجوب الفعل كان يجوز ان يكون غير واجبة فيكون العلم قد علمه
على ما لا مان من كونه فيها ولا اذ كان في ذلك في وجهه محرم من العلم على ما علمه
ومضى علمه كونه واجبة فلا بد ان العلم من وجهه وجهه على حمله او تفصيل لانه لو كان
لوجهه وجهه كان مجزوا لاثبات وجهه الوجوب عنه واد الامر الى محرم كونه من
واجب وهذه الجملة اذا توصلت بطلانها في ان التمسك بالظن في الاحكام بالظن في
وتم على من سلك هذه الطريقة انه قد اثبت الاحكام بالظن في هذا بعد ما بينه
العدل ان الاحكام لا يكون الامعول ولا تنبئ لاس من طرف العلم الا ان الظن

المبا قد يكون ناسخ العلم وانما الظن لا اذا اظننا في طريق سبعا وجب عليه
سلكه فالعلم الذي هو من سلكه وجوبه شبهه معلوم لا يظن وان كان الشرع
اليه هو الظن ومنقول الظن غير متعلق العلم لان الظن يخلو من السمع في الطريق
والعلم يتعلق بغير سلك الطريق والقول في العلم وجوب التوجه الى جهة القبلة عند
الظن بأنها في بعض الجهات يجرى على ما ذكرناه ويكون الحكم فيه معلوما وان كان
الطريق اليه يظن وانما **يقول** الشافعية ان الامامية قد اثبتوا ان الظن في الشيء لا
ولا افعال عقليات وموضع الاحكام العقلية فيهم من الاحكام الشرعية فتم اضافته
نعم ايهم دون الشافعية ومن هذا انما وجوب التكليف منه نعم على من يوجب خطابه
من باب فعل الاصل وحكمه ايها الامام منه ثم في التكليف بما لا امر به من المصلحة
وحكمه بغيره في التكليف بالظن مع القول بالظن عند اختلاف فلا يمان
فيه ولا يوجب ذلك العصية في ولا امر به العلم بالظن في التكليف على الاطلاق
فاوجبوا حفظ التوفيق عليه في مع بقاء التكليف في ذلك بعد جعله في التكليف
اراد لا يمان به ومن فوجب ذلك بعينه الانبياء ونصبهم في الاسماء فالواجب
نفس الدليل على كل حكم مكتوب وفروا عليه القول بمرجات حال الامعول في
نفس التكليف في كل حكم مكتوب في القاض في بعضه ونحوه في القاض في كل حكم
عند ذلك الدليل وفروا عليه الشافعية قد اثبتوا الامامية من المتكلم في القاض في كل حكم
مكتوبة في وجهه من الشافعية من قولهم في كل حكم مكتوب في القاض في كل حكم
منهم حتى يكلفوا القاض في كل حكم مكتوب في القاض في كل حكم مكتوب في القاض في كل حكم
بافادات خطايا العباد في كل حكم مكتوب في القاض في كل حكم مكتوب في القاض في كل حكم
فيما هم وجوب حفظ العلم على وجهه وفروا على الشافعية انها اما رتب لا تفرق العلم
عليها ولا لاكتفاء الامع انضمام نظائره في وجهها واثباتها به وفروا عليه القول في
تقديم القسبة التي قال القدماء كلهم والحدوث من المتأخرين بتفنية الدليل
وجوهه من المتأخرين بالترتيب والقديم وقالوا بافادتها الظن فيضام نظر القسبة التي في
الاجماع فقد قالوا في بعض محققه وفروا عليه في حجة على الكتاب والسنة زعماء
انه كاشف عن ابي الاحكام المعصومين والاحاديث فانها تكفي عن قوله وهو

٤٤١

يقول القسبة وعارضهم الحديثون بانهم اذا عرفت ان احكام حجة العلم في تحقيقه في
جنس الادلة فثبتت عليهم العلم من هذه الاحاديث بالطريق الذي يثبتون العلم بال
الحق في هذه الامور في السائل بطريقة ثم قال القدماء ان العلم على طيات انما
في كل زمان ومكان بطان الحكم العقل الامر في انسبة افع ذلك المكلف في ذلك
الزمان والمكان فيعلم الاخذ بافع العلم على الحكم الواقع في مكان ما صدر من باب
القسبة فانه في جملة من الاحكام العقلية وقالوا المعنى الخطا بالنسبة الى ما يكلف
به والمفروض عند الخطأ البعد لا كون الخطا بالنسبة الى الحكم العقل الامر في
تعلق التكليف فالواقع عند التكليف في تحقق الخطا بالنسبة اليه ولا بد من القول
بكونه مقدرا من ادله عليه فينظر عليه انما بعد الخطأ في انما وجبوا الاجتهاد
بالأصو حوا عن الاختلاف في المقادير بالظواهر بعد الاستدلال بوجوب الاجتهاد
بها وفرض حصر الدواعي في الخطا بما يثبت القسبة في الوجه والوجه ثم ايراد المعنى
ما راجع الى القسبة من الحكم ثم شانه ووجبوا ذلك انما انما انما انما في الشافعية
والنسخ او المطلوب ونسبوا الوجوب او اطلاقا او استنباطا او اقل المطلوب
شخصي في الاختلاف في خصوص طلبة ولا يمان العلم كاصول القسبة مثلا وكل
مطلوب شخصي اطلاقا لا اختلاف في خصوص طلبة ولا يمان العلم في جملة من
انما خالفوا في تعيين وجهه وتعيينه ومضاهج من الخطا في المفروض فيكون تكلفه
فلا يجب عليه نفس الدليل على خصوصه وادان بالوجه القول بانما اجتهاد الاجتهاد
خلاف منه لا مطلقا بل مع نية كونه محظوظا ومختلفا في المطلوب البقي لا مطلقا بل
مطلوبا شخصيا مطلقا بل مع نية كونه محظوظا ومختلفا في المطلوب البقي لا مطلقا بل
لعدم كونهم وعندهم فالظن بوجوب العلم والتدبر لا يمان اذا علمه اثبات هلاله
الحديثين المختلفين مطلقا اذ دون اثباته في خطا القضا وهذا غير ما عرفت في اجتهاد
قال الشيخ الفاضل في العدة بعد قوله وان العرف في واحد وان عليه دليل من
خالده كان محظوظا فاستدلالا فقله واعلم ان الاصل في هذه المسئلة القول بالظن
والعلم بالاخبار لاس لان ما شرطه التور في ظهورها في العلم فلا خلاف بين أهل
العلم ان الحق فيها هو معلوم من ذلك وانما اختلفوا في انما يهدى من الاصل فيها

في

ذكرناه وقد دللنا على جلال العلم القابل من خبر الواحد الذي يفتقر الخلف روايته
اذ ثبت ذلك دل على ان الحق في الجهة التي فيها الطائفة الحققة وانما علم اختره
من القول في الانبساط والاختلاف المرفوعة من جهة الخاصة فلا يتصور ذلك ان عرضنا في
هذا المكان ان نشين ان الحق في الجهة التي فيها الطائفة الحققة دون الجهة التي
خالقها وان كان حكم ما يخص به الطائفة والاختلاف الذي فيها الحكم الذي
مضى الكلام عليه في باب الكلام في الاختلاف فلاننا في بين القولين وهذا الجمل
كافية في هذا الباب انتهى **قال** الحق الامير لاسنن ابا دى طاب ثراه فيما يشبهه
قوله واذا ثبت ذلك الحق بمعنى ان ثبت ان الحق في واحد من الاقوال المتشابهة
علمنا ان الحق في القتاوي احب اليهم احد وهما من اهل البيت وقاوي اهل
البيت اذا خالفت قتاوي القامة فلما اشتهر من باب بيان الحق واذا
ففيها احتمالان وروى هاهنا من باب بيان الحق وروى هاهنا من باب الحق **قوله** لان
عرضنا الحق يعني ان العرض هنا بان ان الاختلاف الذي يورثه هاهنا من باب الحق
العلم اجاب عن الاعتراض وهو ما روي في الشريعة فلا يفي في ما مضى من ان الاختلاف
الذي بين الطائفة الحققة المتيقن من جهة واحدة في الشريعة **قوله** المولى هذا
الاختلاف لاجل اختلاف الموضوع فان الحكم في الواقع ينعقد في العامة في دار
الهدى من الحكم القواقي النفس الامري وكذا ذلك الاختلاف بما يتبعه علم السامطفا
في امر الامان فيل ان ثبت صدق فقهه لا يجيب العلم بعد كونه فقهه بل في
العلم بما كان لاصلا في حجة كراهية هذا في الشريعة فان سطلو الماء محكم
بطاهره وان كان فلا يما لم يعلم وصول الفاسد به على الوجه المعتمد العلم
وصول الفاسد كاف في الحكم بالمطهره لثبوت الاصل فانه في الحق المتقدم ذكره
القول بعد ايراد عبارة الشيخ الفاضل وحصل كلامه هناك ان الاختلاف في
احكامنا المبني على اختلاف القتاوي الواردة عنهم لا يستلزم تناها من ذلك
القتاوي حتى يكون الحق في واحد وذلك لان كل واحد منهم يقول هذه الفتوى ثبت
وروى هاهنا من باب بطاهره عند علمنا ان ان روى هاهنا من باب الحق وكما هي
كذلك يجوز لنا العلم به الى ظهور الفاسد وان كان روى في الواقع من باب روى

التأني في التفتيش في قوله

الفتنة وكل واحد منهم ما وجدنا من الاختيار والاخرى عند ضرورة التفتيش
الاختلاف القتاوي المتقيد ذلك فانه يستلزم التفتيش في بيان كل واحد منهم
اولا هذا حكم الله في الواقع حال الاختيار عسى ان يفرق كل ما هو كذلك يجوز في
والقول في العلم به قطعاً بيننا **قوله** المولى هذا هو القطع المدخول للعلم في العلم
وبني عليه هذا العلم الذي لا يدخل تحت القطع كما في الموضوعات فان العلم هنا التفتيش
على اليقين وقالت القامة ما في الالهال والتكليف على الاطلاق ويحفظ الحق
فاذا اقمنا فيها هو الموجود من خطابات الكتاب والسنن حصل القطع بان حكم الله
اولا في هذه الاوضاع هو ما فهم فاده على فهم اضعف المتكلمين من اهل الكتاب
من موضوعها وظواهرها ومقتضاها وايضا بقا وانحصارها قالوا لم يجوز لنا التكليف
بالعلم الذي لا من فيه من الخطا من باب كتابنا في التفتيش لا يجوز لنا العلم
عن حق مفسدة لا تشد في خبرها فخرنا لا تشد ههنا متلف مفسدة الالهال لا تشد
وهو ممكن والله فانه عليه ومفسدة التكليف على الاطلاق بالتكليف بعد التوفيق
الوسع ومفسدة التكليف على الامن فيه من الخطا كالحق فيمنطرق العلم وكل ذلك
ممكن وهو عليه فانه لا يجوز له التكليف على العلم من باب كتابنا في التفتيش ولا يكون
العلم مكلفا به اذ لم يصدر التكليف واجبا ولا من غير التوفيق بل انما البت من باب
الاختيار ليصفى الصدق والكذب عند المطابقة وعلمها وان كان في حيزه
الاختيار كما في قوله في الجمل الدخالة بل هي من باب الانشاء ليس المقصود في الاختيار
فلا يتوقف بل يكون من ايراد الكلام الاخير من الخبر وعلى هذا يطبق تقسيم علم الحكماء
ثلاثة اقسام صدق وكذب واصلاح ولما وايضاً في ذلك التفتيش ومنه الصدق
الصالح او لا بعد التسليم ليرد الاختيار في انباء من وجه الخبر وهو من التفتيش في
وكذلك يصرف ذلك كذب والصدق من جهة خبره في التفتيش والتحيز الاول
وقاها وهو الاقوى بانه يرجع الى الاصلاح واجبا ولا يجوز التفتيش في خبرها مشروط
لاستقامته بكونه شريفاً بقل التفتيش اخفيا وعن ثوب القتل في خبره اذ لا يورث
بانه يرجع الى الفصل بعد كل طرح العلم في التفتيش من وجهه من العادات الشرعية
والحسنة من جهة علمه فم وقد علمنا الحق الطوسي في خبره والعلامة في الخبر

العلم القابل من خبر الواحد

في خبر الواحد الذي يفتقر الخلف

التفتيش وحققناه في المسألة الجاهزة اذا تحقق موضع التزم وما كان عليه القامة
وما روى عليه وما يجيبه اجمالا مستنبطاً فذكرنا في ادمه الطرف من الحق في التفتيش
التفتيش في الحق الذي لا يفتقر اليه واليه الذي في التفتيش في التفتيش في التفتيش
من الجاهز لا يستلزم اجمالا العلم الى التكليف بقاءه اجمالا فم ذلك يجوز التفتيش
بالعلم والالهال الى العلم والتكليف على الاطلاق وكلاهما محال والتكليف على العلم لان
وهو حلف واجبه من الجاهز اليه اولاً باننا لا نعلم ذلك الاستغناء عنه المعنى
المصطلح به بالمعنى القواقي الذي لا خلاف فيه وهو الذي اختار القامة وقاوي
المشايخين كالحسين والولاء بنين والعالين والقرظيين والكاشانيين والحرثيين
والجلائين والسنري والحق والحق والحق والحق في الله فانه في الشريعة
المجلس المتقدم طاب ثراه في روضة المتقين ما فقهه وايضا اخبرنا فاما كذا
من الاختصاص بل يظهر ان ما ذكره الصدوق هو من الاخبار المتقدمة فلا يفي به
انه اجتهاد بل اجتهاد الاخبار من روى بعض الاخبار على بعض القرا التي تظهر
لهم في الصدق والاصحيه ولاننا لم نذكر الكلي الاخبار بل اخبرنا فانه لا يفي به
كان عندنا من علمه في ذكره في كتابه من روى واحداً وكان لنا من علمه من روى
المشايخين واظهره من روى جاف من المفسدات **قوله** في التفتيش في التفتيش في التفتيش
القديم ما لفظه بل مرادها الى الكلي والصدق والقطع بالقرين ومن القصود يكون
منه لقال الامام ومعت منه كذا وصول القطع اليها بالقرين او بغيره القرائن التي
حاصلة لهم **قوله** في موضع منه كاهل من روى الاخبار من فاته لا يكون الا من
من الخبر **قوله** فانه لانه لو كان مع من التفتيش من الجاهز الى التفتيش من المفسدات
شانه وهو لا يفي به الجاهز الى الحق ولا العرف من روى او من المتكلمين فلهذا
بعد فقه التكليف من كلفه فانه شانه واما لا تكلف فهو تكلف لا يجوز لنا
بانه لو كان من الجاهز اليه بعد شانه من الاخبار ما هذا المعنى مع اجماع على حق
العلم ابتداء في الاحكام لانه اذ اوزان نفسه والاستغناء والصلوات والصلوات
لان الذي يجوز هاهنا عند الحاجة اليها وصيما اذا عارضت الامارات
وفي الاشكال ولم يحصل العلم الا بها فالحديث الذي يفتقر طاهر الحق رحمه الله في

العلم القابل من خبر الواحد

ما لفظه وان سلبنا حصول العلم من القياس والاستحسان وجوز العلم في خبر
الواحد ولا يفي به بل بالاحكام لان احكام الله تعالى ولا يخص بكتب كفتى به
الاسرار في القصود المدونة انتهى **قوله** **واحد** من علماء الفقه
مع السداد والطريق العلم اليها اجمالا باننا لا نعلم بقاء التكليف مطلقاً لا بشرط
ولا اجماع المعنى المتنازع فيه بل نقول بقاء التكليف بعد التوفيق النسبة الى
والاختصاص اذ لا يصح التكليف الا بعد البيان ويصح فساد الشرط فساداً يورث عليه
والا كان الكلف مكلفاً ما لا يندى اليه وهو خلاف الضرورة وفيه عقلا و
خروج الشرط عن كونه شرطاً **قوله** من السداد الباب بانه انما اذا قيل ومثله
التعميد العلم مطلقاً وهو حلف بصدق روى العدة واما عرض فان كان
حد وثقه من الله فانه حلف بهم التكليف في قول البيان وهو حلف اليه او من العبد
فلا يكون معذوراً وهو خلاف ما التزمه ان العلم الذي استدل به ان كان
من شرط افعاله تعالى من نفس التكليف فلا معنى لطرائق الاستدلال عليه لعل
اضافته من الخبر من الممكن وان كان من شرط افعاله العباد فلا معنى لارادهم
بما عدا عدم تفصيلهم في سداد ذلك الباب والاعلام الشرط **قوله** من روى الاستدلال
العلم القابل بعد تسليم المنع من الدلالة على ان علمه عقلاً وبمعنا **قوله** حال
الحقق في خبره من في حاشية شرح العبدى ما لفظه وروى عنه ان السداد
باب العلم بالاحكام الشرعية غالباً لا يجوز العلم بالعلم فيها حتى يتقدم ما
ذكره يجوز ان لا يجوز العلم بالعلم في كل كمال العلم من روى اجماع يحكم به
وما يحصل العلم به او يفتقر على عتاده دليل بقوله العلم هنا انتهى الامر في
يحكم العقل براهه الذنبه عنه وعدم جواز العقاب على تركه لان الاصل المذنب
بغير ظن عقابها حتى يعارض العلم بالحاصل من اجزاء الاحاد بخلافها بل
ذكرنا من حكم العقل بعدم لزوم شيء علمنا ما يحصل العلم به على احد الوجهين
كان لنا من روى عنه الى ان قال واما فانه لم يكره صدق عنه كما في الخبر
والاختلاف في الصلوة الاختصاصية قال وجوب كل منها في ولا يمكن ترك التعمد
فلا يبعد لنا من الابن اجماعاً يحكم بالخبر فيها لثبوت وجوب صل التعمد في

العلم القابل من خبر الواحد

في خبر الواحد الذي يفتقر الخلف

بغير خصوص الجواهر الاختصاص فلا يخرج لنا في شيء منها وعلى هذا خلاصة الدلائل
 المذكورة لا تأمل الظن أصلا **فصل** في لزوم الإعمال مع سائر الظن بالانتماء
 في الظاهر في أبواب الأحكام العقلية والضرورية والاجتماعية وكيفية المعاني
 المتويزة في الأحاديث العصرية كما لا يخفى على من يتتبع في تفصيل مسائل الشريعة
 بحسب الأصول والروايات وروضة المتقنين بوجوه الضرر في فقه الشافعي والظاهر في
 التأخر وغير ذلك **قال** المتقدم المحقق في كتابه بجملة الدلائل ما
 قصده **فصل** ليس الأمر كما فوهت بل المعاني المتويزة في آثار الأئمة عليهم السلام كثيرة
 جدا وما لا يكون من الإخبار متوازاة لا نقول أنها بنفسها محتجة في الأصول بل ربما
 تكون مشتملة على الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة من هذا الوجه فثبت
 واليقين وقبولها في أرواح مناهج الدين ونخرج من طلبها بشبه الدلائل
 ونجيب من سواها شكوكها **فصل** في ما صاحب فقه المرام في شرح حاشية القدر
 ما لفظه فثبت ذلك أيضا بما ذكرنا من الخبر الأصل هذا كذا الأصوليين الظن حيث
 كان العمل بالظنون جائزا عندهم في التفرع دون الأصول قالوا أنه يفتى في العمل
 في التفرع دون الأصول وإنما الأخباريون فليس عليهم بظاهر الفرقان والفرق بين
 الجامع للشرط المتفرع من حيث أفادتها الظن بل جعلوا بها وإن تعلقت بغيرها
 مدلولها وذلك لأنه ثبت عندهم بالدلائل القطعية أن العمل بها واجب فثبت لهم
 قياس قطعي المتقدمين والتبعيه وهكذا هذا مدلول خبر لعل جامع للشرط العمل
 وكل من أول خبر واحد كذلك يجب العمل به من هذا الوجه فثبت أن العمل بالظن كالأصول
 من جهة لزوم الإعمال في التفرع **فصل** في لزوم التكليف بما لا يطاق بأنه فروع مسلم
 لفقدان الملازمة **قال** المحقق في الفقه في جواب هذه الشبهة في كتابه لا يبرهن
 ما نصه **فصل** ليس الأمر كما فوهت بل حال الرتبة في من الغيبة كحال أهل مكة في من
 أفادته النبي في المدينة خوفا وإنما حال الشيعة كحال المستضعفين الذين لم يكونوا في
 على الجهر إلى المدينة خوفا وإنما حال النصارى كحال الذين كانوا فاديين على الجهر
 كما فوهت الخبرين النبي إلى المدينة فاما المستضعفون فلم يكن الواجب عليهم سوى
 العمل بما عكروا الوقت والاحتياط فيما لم يعملوا وأما الفاديين على الجهر كان

الظن

الواجب عليهم العمل بجميع الأحكام والأعمال ما لا يتم كانوا فاديين على الجهر واستغنى
 العلم بالأحكام وكذا حال النصارى لأنهم كانوا فاديين على الله خوف الإساءة فيحصل
 الاعتقاد الصحيح بالأدلة القاطعة وفيه القليل الموجب لاستنار الآسام **فصل**
 عن لزوم الخلط الضرري في القول بوجود العلم والتكليف في هذه الأقسام
 يمنع الخلط في الضرر في إمكان إمكان الحقيقة وتحقيق بعض الأفراد ضرورة وجود
 الخلافة فيها في دلائل النص إن يدعي الخلط الضرري في القول بالظن **فصل** إن
 مخالفة ظن الجهر بطلان الضرر والفساد ووضع الضرر بالظنون واجبا عند
 الأئمة فينفق ويعمل العمل بطلان **فصل** استنباط كلام الحق الحق في ذلك من
 في جواب بعض المسائل في مجملها لا تأمل أن مخالفة ظنهم بطلان الضرر
 هذا لأن علما وجوب نصيب الدلالة من الشارح على ما يتوجه التكليف ومنها
 الضرر عند ظن صدق الخبر ثم ما ذكرنا من فوض رواية القاسم لآل برواية
 الكافوا فالظن يحصل عند خبر لا يقال ولا الإجماع لفتنا به لا نقول حيث منع
 الإجماع من إظهار هذه الحق دل على إطلاقها لأن الدليل العقلي لا يختلف بمقتضى
 ثم إن الحق مقاربة عليهم لأنه لو وجب العمل بطلان بخلافه على مصلح لا
 ومن الضرر بغيرها فليجرب لعل حاله لو اشتبه على مصلح لا ومن الضرر بغيرها
 ويلزم على ما ذكرنا وجوب العمل بقول مدعي التوبة من دون الخبر لعل ما ذكرنا
قال صدر السادة المحققين في شرح الزايدة وعلى ما نقل من شرح المحققين
 عصر رجال الملك والدين محمد الله في حاشيته على هذا الشرح هو مع الوجوب
 هو أولى للاحتياط وعلى تقدير التسليم فالمسلك في العقائد الضرورية المتعلقة بأمور
 المعاش ومن المسائل الشرعية المتعلقة بالمعاد فإن العمل مشتمل على حكم
 العقائد دون الشبهات الأولى انظر إلى منع هذين الخبرين للوجوب مع
 ثم انظر إلى من يدعي الوجوب مع الإجماع انتهى كلامه **فصل** وهو أقوى أدلتهم بل
 هو الدليل بوجههم أن العمل بطلان الجهر الحق مقطوع به للإجماع وليس من العمل
 على المظنون فلا يثبت الأدلة العقلية والمصلحة المأمرة من العمل على الظن
قال القاضي عسكرا الدين في شرح مختصر الحاجي في بحث الإجماع منه والفاضل

الفتاوى في التلويح وهو ما مر على العامة والتسليم للظن انما كانت الاجماع وولاه
 لوجب العمل بالادلة المسانعة من اتياع الظن **قال** الثالث القول الذي يوجب صاحب المعاد
 ان القول في الاعتقاد على علم المحقق المطلق انما هو على ليل قطعي وهو اجماع الامة
 عليه وقضاء الشرع به انتهى **والجواب** بما افاده الشيخ الحلي في المقدمة طلب فراه
 في روضه المتقين وما قيل انه يحصل العلم بمقدمة سارحة هي ان هذا ما ادى
 اليه اجتهادى وهو معلوم وكل ما ادى اليه اجتهادى يجب على العمل به وهذه
 ايضا معلومة بالاجماع فيتم وجوب العمل بما حصل نظر لان الاجماع المذكور لم يثبت
 مع مخالفة جميع الاخبار بل الاخبار ايضا **وقال** في موضع اخر والاجماع غير يعلم
 كون المعصوم فيه او يظن هل يتبعه غاية الاستبعاد وتخصيصا في الغيبة اكثرى كما
 يثبت عليه الحق والمثبتان من الله تعالى عنهم **وقال** في ميراث الارضه اما الاك
 الذي علم دخول المعصوم فيه فذلك ممنوع عادة في هذا الزمان **وقال** الحق
 الحق الشارح في شرح الدرر من وما يقال من انه يجب على المعصوم
 ان يظهر القول بخلافه مما اجمعه عليه لو كان باطلا لم يظهر ظهور انه سحر
 ما يحلوا من المناقشة سيما اذا كانت في جملة روايات اصحابنا من روايه بخلاف
 ما اجمعه عليه اذ لا فرق ظاهره بان يكون اظهر من الخلاف على تقدير وجوبه
 بغير ان انه في فقيهه وان لم يعلم انه المعصوم اذ لم يقل القائلون وجوب الا
 حينئذ انما يصح على الامام ان يظهر القول بخلافه مع تعريفه نفسه للناس
 بل يقولون انه يكفي ان يظهر القول وان لم يعلم العلم انه الامام ويدين ان
 يكون الخلاف مدلوله عليه بالرواية الموجوده في حاد من اصحابنا ولا يخفى انه
 على هذا لا بعد القول ايضا بان قول الفقيه المعلوم التسليم ايضا يكفي في ظهور
 الخلاف ايضا فانه انتهى **والجواب** لما في المتن من الاول اجماع الامامية قد بما و
 حديثا وصريحه في مذهبه لا يمتنع على عدم اصله حجة الحق كما اعترف به اسناد
 السادة الفقهاء في عصر ادام الله وفيه صراحة صالحة للفقهاء المنظره مشافهة و
 صرح به شيخ الطائفة في كتاب العدة في موضعين بل اكثر وفي كتاب الاخبار
 في مواضع والسيد المرتضى في الانصاف في مواضع وفي الدرر وفي الكافي و

الدرر

ابن ابي عمير في الدرر في مواضع والشيخ المفيد في جواب المسائل الشرعية والكثير
 في ازل الكافي والحق في المتبر والقطب الزندي في اول كتابه فقه القرآن وفي
 اخره والكرام في كتاب القواعد والصدوق في كتاب العبادات ابن في كتاب العبادات
 على الزيدية والشيخ الطوسي في جميع البيان في مواضع عديدة والشيخ العام في بيان
 التلويح في تفسيره وفي كتاب الغيبة والفضل وشاذان في الانصاف وغيره في
 غيرها وانما الخلاف بين الطائفتين في وجه حرمته انه عقلي او سمعي فالاول غير
 ابن في الزيدية والارضى وابن شيم الجاني والحق الطوسي ومن هذا احداهم فخر الصمد
 لاننا في مذهب القيد والرفض والشيخ وابن زهرى وابن التوليج وابن ادرين في
 التولي بخلافه النعري والحق الامين الاسترا دى ومن ثلثهم من اخرى السيد
 والنوطين رحمه الله تعالى على الاول لا يجوز التعبد به مطلقا لعدم جواز
 الحكم العقلي عقلا لعمامة على الثاني يحتاج الى محقق فاطع من الكتاب والسنن
 ما لا ين على العكس او العقل وما وجد على ذلك دليل منه او الاجماع وقد مر
 حاكمه في محل النزاع ودخول المعصوم فيه على الذي انما قطع بليل الاسماء بل لا
 وهذا دليل لا يفي والافق تحقيق دخول في المعصوم كما هو هنا يكون قوله هو الحق لا
 الاجماع كذا افاد الحديث المصلي رحمه الله **الثاني** انه يلزم اجتماع القيد بين القيد
 ان كل جتهه صديق وانما وجوبه بانع الطائفة ان قلنا ان احدا لا يجمع بين
 ولا اخره خطاء ويجب اتباعه وهذا اعظم فها هو الاول **والجواب** على الثاني انه
 من باب جواز كل المنة في المحصنة **والثالث** من وجوب الاول ان هذا قياس مع القارن
 ولا يجوز اجماعا لان اكل المنة من موضوعات الاحكام وجواز مجرى في افعال
 العباد والتعبد بما لا يمتنع من الخطا نفس الاحكام ومجرى في افعاله تعالى و
 بوجه القيد اليه تعالى انه **الثاني** ان في المنة شرعي لعدم فرق العقول والمذكي
 والمقطوع والحكم الشرعي يختص عقلا وشهادة العقل ولا يختص **الثالث** ان في
 المنة في شرط شيه وهو الاخبار من هذا الاضطراب لا يفي بها فقدان الشرط عند
 سلب اخبار العبد وفي التعبد بما لا يمتنع من الخطا لا بشرط ولا يمتنع عند
 لا يمتنع الا اضطراب حتى يجوز له ما يجوز فغلبه عند **الرابع** ان يجوز لكل المنة

ابن

ابن

ابن

ابن

ابن

ابن

ابن

ابن

عندهم اجتهاد به لا يخرجهم العقائد والقرينات والاجابات عن الحق
 شاح الخصة وهذا الخلق من استغفار في القدر وسعوف سلطان الحقين
 الله في الحاشية الظاهر له لا وجه له لان الظاهر ان الله لا يحصل الاجتهاد
 في الحق بغير ان الاجتهاد لا يعتبر الا بعد القدر والقدر لا يعتبر الا بعد الاجتهاد
 فالحق متوقف عندهم على الاجتهاد والاجتهاد على القدر وهذا هو مستحق القول
 الحقيقي لا يخفى ان القدر هو العلم بالحكمة والاجتهاد هو العلم بالحق والعلوم
الخاصة الله يستلزم على الاخر لان العلم بظن متوقف على حقيقة غيره ويجوز خبره
 على العلم بظنه لا نه اذا لم يكن بظنه لم يكن خبره عن ظنه بظنه وكذا لم يكن خبره
 خبره لم يكن بظنه في حق غيره لا يختص السبيل اليه خبره وهذا هو الحق المستحق
 قدس من ان اجتهاد الجهد ليعلم عن هذا الحق استعمل الصلوات لا وجه الثاني
 ظاهر من جواز العلم به وعلى الاول ما اشارنا عليه وهو من كان الصدق لا يستلزم
 صدقه شبه الاول لان تحقق الحكم الواسع بالفعل في شأن المقلد موقوف على تحقق
 وهو القوي فلو كان الخبر من راس الحكم الواسع بالفعل كان صدقه نفس في عينه
 الواسع بالفعل او مستلزما لها او استلزما لشرط الخلاص من غير الجهد وهو مستلزم
 الاجتهاد من العلم ولا يحصل ذلك القوي وقيل بطلناه انما انتهى **لنا** في حاشية
 يستلزم العقل بالصلوات من العلم بالحق به لوجه الحق فعلا ونقوله تعالى فاذا
 بعد الحق بالصلوات **الصلوات** ان القطع بمنزلة الحكم الاجتهادي يستلزم القول
 بالثبوت والقول به يستلزم الخرج من مذهب الامامية فالقطع بمنزلة خبره
 يستلزم الخرج من مذهب الامامية ويان الصبري ما قال سلطان الحقين
 عند قول صاحب المعاني في التفسير في المقلد في المسائل الفقهية فانه ساقط
 من اجل اجماع طرف في جميع المسائل وذلك لانه اذا علم ان هذا الحكم المعين قد
 اقر به الحق وعلم ان كتابا اخر من الحق فهو حكم الله في حقه بعلم الصبري ان ذلك
 الحكم المعين هو حكم الله سبحانه في حقه وهذا يعمل في كل حكم من غير علمه لفظه
 بعلم الصبري في ذلك الحكم المعين هو حكم الله تعالى في حقه اقول هذا الباعث
 ما فيها من مذهب الصوفية القائل باختلاف الاحكام بالنسبة الى المكلفين

الاجتهاد

اختلاف القولين كما سيذكره المصنف مورد على الجواب المذكور في اخر الفصل والآن
 نذهب لخطئه على ما ذكره المصنف وجه الحق على وقد ان قال انه علم انه حكم الله في
 الحق فهو مطلق انه حكم الله في حقه فظن ان ذلك الحكم المعين حكم الله في حقه الي
 ان قال والوجه بان مراده بالعلم بان الحكم كسائر كذا في وجه الخبر ما لا لفظ القدر
 هنا يمكن ان يقال المراد بوجوب العلم بالحكم لا بنفس الحكم الا ان الحكم كونه هو المطلق
 حكم الله كذا المذكور ان مع ما علمه من العلم بان الحكم المعين ولم ينفك اليها في وجهه
 الاية له مع جريانها فيها فاقول **الحاشية** الله من مذهبهم ولا علمه وسبقنا
 لاصولهم من انه ليس في شكل وانفردوا بالعلم وليس علمه بل والحاشية ما مودون بها
 ولا سيما فيما هو من خصائصهم واجيب بان اجتهادهم غير اجتهاد القائلين بالاجتهاد
 اذ هم من اجتهاد الخاص المعنى للقوي فلا يقع خبره من العقلاء وان رجعتم الاجتهاد
 المصطلح فهو من مذهبهم ويعبر به بغير العلم بالدين وعدم اعتبار بعض المدللين
 والامارات لا يستلزم بيان الاجتهاد من مع انشاء النافذ والالام يوجد جهدا بل بالخ
 المصطلح في العامة والحاشية لعدم اتفاق اثنين منهم في اجتهاد جميع المدللين والامارات
 والدين ويجوز فيهم تقليد الاموات ليس من خصائصهم لوجود القائلين من الخاصة
 ايضا كما بينه السيد محمد الله الخراساني في منع الحق والسند صدق الله التبري في
 الاخرى الباقية وكذلك عدم تجوزهم الخرج من اقول الامامية لا يمتنع لادانهم
 المرتك عليها وهذا المعنى معتبر في اجتهاد الخاصة ايضا المنع من احداث القول الجدي
 واخصارها بغيره احد من الناس بين **الاجتهاد** ان القول به يستلزم تخصيص
 الايات ولا حياء انما صدر على اجتهاد بغير تخصص ويقع باب العذر الصوفية
 سائل السيد **الحاشية** الله يستلزم حجة طريق العامة قال الفقيه الخراساني
 طاب ثراه في القوائد الطوبى الناس انه يستلزم حجة مذهب العامة ويجوز تقليد
 الباطنية لم تأتمم احرف بغير الاستخراج وطرق الاستنباط وهم الذين يخربون كلامهم
 ولوحان لما لم يزلوا ولا بد انهم لا يعلمون اجتهاد الامامية عليهم السلام لان اجتهادهم
 الى ضعفه وانقصه على الكتاب والسنة والادلة العقلية كما بين ضعف حديث عند
 الجهد من الامامية وهذا الزام اجواب عنه هذا الانصاف ولا يمتنعهم دعوى علم

عنده

يجوز اجتهاد في زمان المعصوم واثبات الغرض بذلك لان كلام الذين جحدوا اجتهاد
 من اصحابنا موضع مطلق غير مخصوص بزمان القصة بل هو من الجهد الثاني في شرح المانية
 الداراية في بحث الوقت قال الحق كون الاجراء في زمن الخوارج حجة وقال في حاشية
 الاجتهاد ما هذا لفظ الاجتهاد ما يقع في زمن المعصوم والامام لا يمتنع الله ولا
 بالتأني عنه الا اذا كان اجتهاد من ان في زمن ظهور الامام عليه السلام لا يمكن كل
 احد قريبا وبعد ان لبال الامام من كل اتجاه اليه وهو واضح **قال** وتخصيص
 النبي اجتهاد العامة بمنزلة تخصص النبي من غير القريب الخاصة بها وتخصيص القضا
 بما لا يشرى كانه جاء به من الصوفية وروا ان احدا في ان وجوب الصلوة
 والركعة وغيره اذنا والسرفه مخصوص العامة لما كان احب من هذه الدوى في
 نظرها تخصيص الصوفية ما روى من النص المتوار في فم الصوفية والصوفية العامة
 الله وثنا الله راجعون كيف بلغ الهج والهج في زمان القصة الى هذه القايدين
 القبايط والقبيل **الحاشية** الله ان القول به يستلزم انكار حجة الكتاب السنة والعمل
 عليها لانهم يقولون لو ان عالمنا لم يلقاه بغير معنى من الايات او روايه من الرقا
 وهو لم يكن جهدا بل الحق المصطلح وطبق في جهده وعمله ويستند لبطر علمه وان كانت
 علمه اذ الشارح لا يمتنع من بطر العلم عندهم ولم يقل احد من الجهادين وثنا
 على جحد الآله والرواية وما فيها من لسان مستندين شرعيين لا بانها معها بنظر
 الجهد الحق ويصح في ذلك الجهد ومقلد وان كان ظاهرا علم الله لا يعمل في الكتاب
 والسنة مع اقتناء بنظر الجهد ولا يقولون ان اطلاق الادلة على الكتاب السنة
 مجاز لان الدليل هو ما يقيد بنفس القطع بالمصود كما هو معروف في صفة وما لسانه
 بل ما امامه من الامارات اجتهاد في زمان النبوة الثاني طاب ثراه في زمانه
 الحق صحتها في المنع عن تقليد الاموات من الجهادين ما ضاعه الدليل الحادي ان
 مستند الاحكام ودلائل القدر كانت طلبة ما كانت دالة بذاتها على تلك الاحكام
 وموجع العقل بها بل لا بد من اقترانها بنظر القيد السابق بوجه القوي ورجحنا عند
 ولولا لالة القيد كمال فقهه وفصلته وبهذا لا يجوز العمل بما دلت عليه اوصل ذلك
 الا انه لا يرد من بل يبلغ الدية ولا اذا اعتبر طلبة ان يرجع الى قضائها وجعل ذلك

تم الجهد بطلان

المثبت لتلك الاحكام هو تلك الدلالة المقترنة بالحق فعلا اوق فحين من ذلك ان
 تلك الادلة لا يستلزم الحكم لانه انما بالحق الحاصل باقتناء اثناء المعارض وهذا القول
 يمنع بقاءه بعد الموت لانه من الامراض لشر وطقة الحق فيقول الحق في قوله فيبقى
 الحكم بعد موته ما لا يحسن سند يكون فيه مستحق **الحاشية** الله ان القول به يستلزم
 القول بجملة القياس والمنع عنه بغير دليل فافهم في حاشية الحاشية الله العاقل
 طاب ثراه في شرحه في القوائد الطوبى ان القول بغير علمه صاحب الملكة النوع كرهها في
 معنى القدر والجهد والقدر الجهد من الله اجتهاد من من قال الجهد فيقول الحق كلامه
 امران محققان فيروى من طين ولا ظاهرين للمقلد ولا الجهد بغير علمه
 احكام الله سبحانه وقدره في وقت القياس بان ذلك لا يجوز ان يكون سائلا
 للاحكام الشرعية **الحاشية** الله ان القول بوجوب اخذ من الجهد ولو سائلا
 نسبة القياس اليه تعالى انما من التكليف لا بطا او لا مال او ابناء الله في الحق
 والاضلال قال الخراساني في حق الحق في فرض قول الامام من جهده مطلق
 يمكن ان لم يكن وانما القياس فيهم انما يتوقف على الاطلاق او في الكتاب الكافي في الجهاد
 يستند على تقليد وجوده في اكثر البلاد خالية عنه فطما كان في منها يتايلن بكتف
 ما لا يطلق او الوجه الحق الواضح لوجوب الهجرة الى ربنا الزكاة على الرجال في
 والاوية والتعماد ووجوب الكفيل في انما اقتربت فافهم ذكره في الامارة ما
 يوجد من الجهد المبني لا بما يتوقف من المعصوم اذا روى عن غير الجهد المطلق في
 كتاب التعماد احاديث كثيرة دالة على غير ذلك وجود الجهد المبني لا بما يتوقف من
 الامام انتهى **الحاشية** الله يستلزم اجابات ما لم يجب على الله من خط جهده
 مطلق في كل من من ان يستلزم من حضور الامام عليه السلام السيد الامام
 قدس من في رساله التقليد ولا اجتهاد ان التكليف في زمان الغيبة لا يقتضي
 بالاجماع وهو واجب وواجب مطلقا فيجب على جميع شرائط القوف بمسألة عليها
 من علمها العلم بالاحكام من الادلة يكون واجبا على الجهد في فرضها في قولنا ان
 الجهد الحق لان اتمامه الكفيل والتكليف لا لا يطلق في ولم ايضا في جميع
 وخرجهم من العدالة اجمع لاختلافهم بالواجب الكافي وذلك يستلزم تعطيل

الحكم

الاحكام وضع الشارع وعدم الوفاق بشي من الجواهر الذي ينفذ الله انتهى **المقام الثاني** في بيان
 انه يستلزم القول بالاجادة ويقتضيه جميع الاشياء وقرب مبدء خلقها في انشاء الطام
 الحكم على الله طاعتها ايها الرب يجب عليه ولم يجب مع خلقها لانهما المخلوقين والخالق
 عليه فيكون كافر في كل صفة بشرية الاولى في الاول والثاني من الاجاب والتخلف وبشر
 بكونه الخلق **قال** السيد محمد الله الميرزا في كتابه في صريح الجرح ولو فرض عدم صلوة
 الزم ايضا ارتفاع التكليف والتكليف على ما لا ينافي مع عدم تبعية هذا التكليف عنه في وقت التكليف
 بالعبادة الموقفة اما بعد من بعد ما ينفذ وقت تلك العبادة بالسوا اليه ولا ينفذ
 لما في اخر قوله ما ذكر في اي من ابواب الجهد المطلق للصحة التكليف لزم عدم جواز عدم تبين
 احكام التكليف من الجهد في العبادة الموقفة بعين الدليل مع ان وقوع هذه الصور لا ينافي
 فيه **قال** **المقام الثاني** في بيان انه يستلزم تبعية المصوم في خصائصه وفيه وجوب حفظه
 عليه السلام على الله تعالى وجوب حفظ الجهد المطلق والمقتضي على القول به وليس في الزعم
 التزام هذا المذهب القول بتبعية الاصل والمنقول في معنى الخطأ ولا وجوب اتيان
 والاطاعة لنا في احوالنا **قال** **المقام الثالث** في بيان انه يستلزم القول بتبعية المصوم في الغافل لا يتم حرم
 على المصومين عليهم السلام الاخذ باجتهادهم والقول برفع شبهة اتصالهم بالمدار القياس
 وكان قولهم اربعة لشبهة الله تعالى وقولهم برفع شبهة نظرهم في جواز ذلك في احوالهم
 صحتهم وجواز صفة الخطأ عنه **المقام الرابع** في بيان انه يستلزم التبعية في الدين
 القول لا دليل من عدم ظهوره لانه فطرية على ذلك من العقل الصحيح والنقل الصحيح
 الذي اعتدوا عليه لا ينافي ولا ينافي مع **المقام الخامس** في بيان انه يستلزم القول
 لان الاجابة على ما في الجهد المطلق من دلالة بعد تبليها الحق والقول في قول الحق
 ودر ظاهر **المقام السادس** في بيان انه يستلزم جميع المرح وجميع عقلا لا دليل على
 بعد خطية تبليها نظام انه معارض في منة نقلا بعد التبريل وطا في الحقيقة من لا
 الدلالة على عدم جواز القول بتبعية نفس احكامه تعالى في الواجبات الاية **المقام السابع**
 ان القول يستلزم القول بالقياس مع الذي هو على طاعة القوية الدينية والحق
 موقفا للمساواة الذي لم يزل يخالص من الامانة لان القول في نفس الاحكام معني في
 وثرا بخلافه لا ينافي مع موضوعه لانه لا اعتبار بالحق في الاسباب لان حكمه

من الاحكام مرة والحق البين اخرى ولو اعتبر الحق في احكام الله تعالى لادى الى التفرق
 والتجرب معناه الى الخصوم المانعة منه الناصر على اهل الدلالة على اعتبار هذا القول
 اعتبارها في احوال الملازمة من عدم اعتبار القول في الاسباب وعلى الجواهر من الاحكام
 اذا اذتد الانسان في الصلوة في انكسار ولا يجرى في حصول الحق بانها لا تبين فحصلت
 حادثة على هذه الكيفية فلا بد بان حكم خطي ولا فضل للخطي في مثل هذا المقام لان
 الجهل والوهم والشك بل جميع الفواشش مثل الزنا والوطاء والسحر والتفحش وفيه ذلك
 تقع اسباب الحق في موضوعات الاحكام بل موضوعات لها الا انى ان الجاهل في مثل حكم
 والاختات وكثير من مسائلنا في بعد وضع عبادة وضع جعل سببا لصحتها ووزن
 وناسل وانما بان الحق في ان اسباب الموضوعات اوضاع متباينة وانما في مخالفة
 من احوال الرب والقصد نفسه وفيه من الايمان والحيوان ويتعد ايضا ما يحتاج اليها
 والحكام على كل ما سبها مستوفية وقابلها الكلام في هذا المرام في المسائل التي
المقام الثامن في بيان انه يستلزم القول بتبعية القرآن وصريحه من غير ان يكون له في
 في عدم عليهم من ان الكتاب لا يكون له على الله الا الحق في قوله ان الحق لا يغير من الحق
 شيئا ومنها قوله وان يقولوا على الله ما لا يصلح ثم قوله ولا تقف ما ليس لك به علم
 ثم قوله ما لم يرد من ان يتبعوا الا الله في النظر بها الى الحق على الصراط الى صفة هذا
 الايات في محرم القول بغير حق في بيان ان الحق لا يغير من وفي محرم القول بغير علم
 بل وفيه في بيان ان الحق هو العلم بذا من اتفاق الاية على محبة هذه الايات وعدم
 منسوخة وهذا ما يلزم الاستدلال من جهة استعمال من نفس القرآن وصريحه في قوله
 الخامس من السور وجميع ما نقلنا من **المقام التاسع** في بيان انه يستلزم اما ان يكون
 بعض اوضاع حكم مقتضى او لا ليس عليه دليل قطعية في الامايات القولية فانه على ان الله
 في كل واحدة يحتاج اليها الاية التي هي القبة حكم مقتضى وان لم يكن دليل قطعية
 من الله الى الرسول وان جميع ذلك يحرف عن عند الاية عليهم السلام يجب على الله
 طاعة منهم في الوقت والاحكام طاعة هذه العلم بالمثل والتمام منهم عليهم السلام
والثاني في بيان انه يستلزم القول بتبعية القرآن في كل ما لا ينافي مع احكامه
 خلق وضع بخلافه السابق لان ظاهرهم ان يجب عليه اعلام مقلد به بتبعية

ووجهه هو عدم القول الثاني **قال** السيد الثاني طاب ثراه في مسألة المنع
 عن تقليد الاموات ما قلناه ان الجهد لا يوجب في المسئلة من مقام الترجيح في الوقت
 بطا في الترجيح وقته وفي المخلد لا يوجب من جهة الترجيح فبقي انتهى **المقام الثاني** في بيان انه
 يستلزم القول بتبعية المصوم في جملته من بعد خبره بحسب اختلاف الاجتهادات العلمية وعدم كونه
 الاحكام الشرعية والملة الحرة بل جبر الحلال حراما والحرام حلالا وقد فوات
 الاختيار بان حلال محل حلال الى يوم القيمة وحرام محل الى يوم القيمة بل استحالة
 التغير في تبعية الرسول كالا وبعضا من اوجهه في فوات الدين فيكون ذلك القولون
 ليست من جهة الرسول **المقام الثالث** في بيان انه يستلزم تبعية الدين القوي على من ترك
 مضطرب في موضع الاية في ذكره في السبل في خطها بل مع من اهل الاستنباط في العلم
 من الترجيحات دون جميع وفي وقت ذلك وقت **المقام الرابع** في بيان انه يستلزم تبعية
 الشيعة السنية لكل مرتبة الخصومة استعمل الاحكام الى يوم القيمة المصوم بها
 اشرف الانبياء الى امتهم في الاموال والمجوزان يكون متبعية على طعن في مختلف
 باختلاف الادمان والاول مع ان الذين الواحد غير المصوم لا يصلح له
 الله ما احكام في وقتها هبة من جهة من طوائف الاسلام بل **المقام الخامس** في بيان انه
 اذا وضع خصومة بين مجتهدين متبعية على اختلاف اجتهادهم في مال او وجه او دم
 بل ان لا يجوز لاحد ما ان يباذله من اخر ما لم يتحقق في حكم الله تعالى **قال** السيد
 الثاني في بيان انه يستلزم تبعية علماء العامة في اجتهادهم في حق المصومين في جهة
 المسلمين فاذا قال القاضي حكما وجب تباعدها عليه وقول بعضهم وبعض الاقوي
 من الخاصة بها وبيان الى جرح في جهة فصل بينهما بقوله حكما في وضع لفتن
 ما لا يوجب الدين السلم والطبع المستقيم كقبح بغير الجمع لعل **المقام السادس** في بيان انه
 انه خلاف للاختصاص في الدين وسلوك سبيل الحق في احكام رب العالمين فانه لا
 شبهة ان سلوك طريق الاجتهاد بين اهل العلم بالحق المصومين والوفى والامر
 فيها اسم عند علماء الاتفاق والعدا في جهة وانما الخلاف في مقدار
 الرجحان انه الوجوب والاستحباب المأكلة فيحصل بغير الزيادة من هذه التكليف
 لانه غاية الاستنباط في الدين وسلوك طريق الاجتهاد بين مجانب للاعتباط قطعا

لعدم التزامهم بحكام المصومين عليهم السلام في جميع الواضع وتعليقهم على القول فلا يجوز
 القول من البين الى الحق ولا في الاوطى ولا في **المقام السابع** في بيان انه يستلزم
 ان يكون ذلك فاستعمل ذلك شئت **قال** الصادق في حديث له طويل وهذا الخطأ
 في جميع اموركم ما يجادل به سبلا **المقام الثامن** في بيان انه يستلزم وجوب معرفة العقائد وان
 الذي عليه مجتهد طلق ولا سبيل له لذلك كما لا يخفى عليه في كل ما لا يطبق وكذا
 بمعرفة الاحكام من الجهد مع التمسك **المقام التاسع** في بيان انه يستلزم بيان احكام
 الجهد عند موفى وعدم جواز عمل المقلد ما يرون من تقلد الحق باطلا والحق باطلا
 سبب سوى موت شخص لا يملك العقل ولا النقل على غير الدين بوزن عدم تبعية الدين
 بوزن الرسول والاسلام عليه السلام ويرى ان احكامها في الدين في هذا المقام والحق في
 كان حقا لا يبطل بوزن احد وما بطل بوزن ثلثة فليس محي **المقام العاشر** في بيان انه
 القول به ان لا يجوز لنا ذلك المذلة المعترضة ههنا ان يعل بنفس صحيح صرح المقلد عليه
 لم يطعم عليه صاحب المذلة او بلغه ولم يطعم على محتمل عليه الملاحدة بل اطلع الله
 نفع العمل بطر صاحب المذلة المبني على ملة اصلية او استعجاب وعمى او اطلاق
 او غيره واللائم باطل قطعا وكذا المذوم اذا يجوز اطلع نفس المصوم والعقل المظن
المقام الحادي عشر في بيان انه يستلزم ان الاجتهاد لم يجرى من بوزن الصفة اتفاق التبعية وصريح
 منهم بان الحق ولائمة عليهم السلام كما لا يمكن من ولفظ ذلك علم الهدى في قوله
 والعلامة الخليلي في التنبؤ وفيه ما في خبره وكل ما لم يجرى من هذا البيت فهو باطل
 التواضع في بعض التبعية لفظ التبعية في باب من ادب الاصول الكافي والاصول
 كالما سبق بعنا للدرجات فاجتهاد الحق المتعارف فيه باطل والشك ان اعدله
 اطلاقه بافتقادات الامامية وينبغي في الكتب لا فتاة الكونية وفيه في الاجتهاد
 المصونية يتناول في صدى هذه التبعية هو على الله فهو المندى **المقام الثاني**
 ان من اعتبار احكام الشريعة المعلنة من ان كذا من الاشياء المتواترة لغير الاحكام
 وكثير من الاشياء المتواترة لغير الاحكام فلا يجوز ان تضع لها قاعدة وكلية ولو لم
 ينفذ منها كما قاله الجلاء والظاهر التبعية والامانة لا يحكم به ما هو
 في عمله وهذا لعل اورد ولا يبال القياس من ان لا يفي علم ان شامس جميع المدارس

مجلس علمیه و ادبی

(عاجلہ)

افاض الله حتى بلغ فانيته **والله اعلم** القدر القريب بالادنى وقوله تعالى جهنم ايامها في البين والجحيم والقيام يوم ذلك الوسم كما لا يشاهد **وقوله** واسلطها استفرغ الوسخ القدر ليخلص العرش **عج** **والله اعلم** هذا تعريف موقن الحامك اورد عليه الحاث في بعضهم لهم قناعاتي وغيره من هذه الرسل لاجل الاطالة بنقل مباحث لاصل الحاف في الله تعالى وهذا الذي اكوه الحمد لله باسمه والتحقون من الامور في سائر المتكلم كما ستر في قوله وولت في غزوة الانبار الصيرة والاثار المصونة الصيرة وبكن شيا ولا شافنا من الامانية في نص الشريف الرضي لان ابن ادريس ولهذا نسبة الانبياء بين الامانية الى العادة وهذا ثابت بما لا مزيد عليه في كتابنا في التعليل على الفيزياء في نفس الاحكام الشريفة براهين عقلية ودلائل نقلية ولا يترك بعض الاخصيصة هذه الطريقة المتعددة كونهما لغة لغوية من هذه لغة الحديث وما قد روي في اول الانبياء والاصحاب ولا على الكرامة في غير ما قد روي في الحكمة بخلاف ما قد روي في اصولهم في احوال سويده العوام المتعددة وانهم بان هذه السيرة التي لهم من اهل الفريضة كالاصطفا السبع للثانية فشيبة الامار على كل واحد في الدين وفي امة من اهل الدين وفضلوا من السبع الموضوع فيكم الحكيم نفسه والاصطفا في سبع البشارة وهو موضع الحكمة لافس وهو ليس ان مطلق الاصطفا لا يقع في ذلك لا بسبب واردم من فريضة الحكمة لافس وهذا ثابت ان الاصطفا في علومه متعدي في نفس الاحكام لغية الامام فانما الدنيا الكليون كما اجمع عليه المحققون مع ان الاصطفا فيهم لم يسمع الكتاب السنة المصونة التي خرجت من اصحابها المتبعين وانتم فيهم من اهل الحائزين وفريق فيها من المبين والمجاهد والمجود النشأه والخاص الامام والمطلق والمفيد والمقاوم والباس والكنة والدعوة والوصي وغير المصنوع في العلوم والشكر والفضل والمعروف والمغلوب والمختلفة والمختلفة والمجتمعة والشاذا والادار ومواقع الامراء والبرج والفريضة والسيرة والسيرة والسيرة والاصطفا والامر والنهي والاعراب والخصم هذا كله متوقف على النفع العام والاستقلال فان كان لهم انفسهم بعضا من الاصطفا الى الحق وصورة وان لاجل حفظ الشريعة وصيانة بعضه الاسلام وحضانتها ولولاها لما حصل لقوا في زماننا في السيرة وغيره منهم على عتاق الامور في انفسهم كلهم في فرضه من عندهم على الخطاء الذي هو صواب العوام وعلى العتابة

ما لازم فيه من شرط فيه تطبيقه على السنة ونفعي البتة والتجسس البدع لا يكون
العالم بهام من ذوا ويتوقف على معرفة المبدأ وبسببه ونحو العلم بأنه ضرورة وادراك
وحمله فصحى ظاهرة وعلى قائل الأخلاق من المملكتان الزمنية والنبيهة فصحى لاجتهاد
اول مقامه ان الكفر يوجب عليه التوبة بجات العاصي ومنافاة الانبياء والمراتب
الايمنة المعصومين الشهداء والصلوات ومن اولئك فبقاؤنا على ما نحن عليه او هدام العلم
وتكذيب الانام اطلاق هذا القاطع التفرقة على معنى ما حدث بسببه عند الخلق من اهل
الدين وصلك بعض من رحمة النبي في جوابه من اصحابنا المشاخرين مسلكهم في تحقيق
معالم التفرقة ايراد الامام حق الخلق هذا اللفظ الذي له المعنى وهذا في حق المعارف
بمورد هذا الادعية والاشياخ من مواضع استعماله في كتب هل السنة وما وجدناه
فالكافي بالاسناد عن ابي جعفر قال قال رسول الله قال الله الله الله على
يكل المأمولون في طاعة الله التي يعاونها القوي فانهم وليهم ذوا انصوا القسم الله
في صادق كما وافقتم في غير العنصر في صادق كما وافق في صادق فبما يطولون عند
الكرام في العنصر في صادق وفي غير العنصر في صادق فبما يطولون عند
وضلي لغير العنصر في صادق بالاسناد عن جعفر بن سعد بن هلال الخنزي عن ابي عبد
قال قلت له في حق الحديث **فبقاؤنا** بالاسناد عن الحسين فاخبرني بشيئ اخر فقال له ما وجد
بقوى الله والورع والجهاد واعلم انه لا يقع الجاهل بالورع فيه وفيه الاسناد عن
اسامة قال سمعت ابا عبد الله يقول بلغ نقوى الله والورع والجهاد وصلى
الحديث وادام الله ايماننا وحسن الخلق وحسن الجوار وكذا دنا الى انفسكم في السكوت وكذا
زينا ولا يكونوا شيئا الحديث وفيه الاسناد عن ابي جعفر قال قال ابي عبد الله ما وجدنا
دعاة الناس غير استمكروا واستمكروا والورع والجهاد والصلوة والخير فان ذلك امير
من اقسامه زينا الحام قال قال ابي عبد الله ما وجدنا دواعي الله بطيعة من
بقوى الله او بسبب نقوى الله عز وجل والورع فيكم والجهاد لله وصلى في الحديث
وفي حديث عن ابي عبد الله ما وجدنا دواعي الله عز وجل والورع فيكم والجهاد لله وصلى في الحديث
القدس لما ذكر في المراباة لاجهاد الدنيا في طلب الدن واحكامه والقاسم
الجهاد الطيع وهو طلب الشيء المرجو الموصول الى شيئا يقال جهاد في الامر جهاد من ارفع

نسخه

وعلى المعاصي والكذب والبشاعة ولكن احفظ الله العظم بحفظ الذمة الميمونة من الخيول
الانسان بركة وجوده وجاهه والقرن مغلقة من سركا كانت وتحقق ولكل الاشياء
واهم من العلم بكون وهل الاجزاء الانفيا يعرف سكره طرف السامع فلو
الاستدعاء لشيء دون وفيما تجده في من الله وشراعه بعضا لما ذكره الله الكرم
غفلا فيصح الاستغناء عن الحق ولو وجد فضل الانبياء وينتقل المهران الذين
الامانة الانفيا غشيرة في الاصطلاح الى الامام في جميع الامور وطلوبه على
مخالفهم في الامانة ولكن القوم صالحهم اطلاع باصول الامانة ورايهم في الامانة
لا يتم استبداد الذي هو اولى القوم في العلم رسول الله في العلم
اخبرهم انهم في قوله **ثم يقول** فاذا اجهدتم في مسئلة فيمنوعة مما اوضحها
وحصل لكم به ظن ومعرفة به اعين الله لو كان الحق في المسئلة كالحكماء او كان حاشا
مخالفا فمذهبكم بما يجلين الله حكم الله في الواقعة فان ظن ان حكمي مختار فحكم الله
في الواقعة فلما حكم الحق حكم الله الذي ندين به او كما هو الحق فليكن حكمكم
على الحق وهذا هو الحق فيكم ان ما ندين به باطل لعدم الفرق وان ظن الحكم الذي
ندين به حق فيكم القول بان الحكم الذي يقع على حق وهو باطل لعدم الفرق وان ظن ان
كلها حق فظنهم حقا فمذهبكم الحق مستند **ثم يقول** ان اول الامانة فيه كبريائا
تعارض فلا يصل الى الحق المسئلة في كل صاحب به رسا حكم فويل فيه فمذهب
فوان في اشكال الحق فذلك بان ظنهم هذا الى الجمع الى الاجزاء دون الاول
ولان ظنهم الى الجمع الى الكتاب والسنة ومن المذهب عن التدين بطل المسئلة من الحق
والا حاشا الى الاجزاء في مخالفة وان ظنهم الفرق او الحق او الاجزاء فيكم كما السمع
به الامانة من من كل الموضع لا يعرفها الكوفة والتجرب او الاجزاء فان كان
في جواب الاختيارين بعينه **ثم يقول** ان القوم يقولون ان بقاء التكليف استناد به
العلم اصل الاستناد على الظن فقال اذا دخل في المسئلة ولم يحصل من قولهم في
التكليف وهو خلاف الضرر او الاستناد على الشك والاعم والجمل وهو كذلك او باسالة
القرن وان الله لا يجوز عليه ان يتركه واقعة لا يمكن تلخيص مدام التكليف انما فاق شيئا
فلم يبق الظن والامانة فان الحدوث لكم في العلم والامانة وما كان حواكم في جوابها

[illegible]

وَنُكْرِمُكَ الْكَرَامَ تَرْفَعُ فَضْلَ الْأَجْزَاءِ وَأَخْبِرُكَ سَبَبَ الدَّعَا إِلَى الْأَجْزَاءِ وَأَنْبِئُكَ مَا اتَّصَفَتْ بِهِ عَلَى الْكَرَامِ وَالسُّبُورِ

عالمی

بالاجتهاد والرفع والرفق من الوحي لا يمكن ان يكون ما اخبره من اجتهاده وفيه
 طريق العلم الى الوحي هدمه من غير ان ينفق ويهدم الهدم التوفيق وقد اشار العلامة
 الى هذا الدليل فيما بعد ولست ادري به على طريق اخرى وصح في انشاء الله نعم ولا
 النقل في الهدم الى الله تعالى الله نعم عنه النطق بالوحي وحسن في الوحي ولما كان
 الاجتهاد دولا بالوحي وظلما به فحين انما نطق بالوحي لعدم الفرق والواسطة وقد
 الله عنه ذلك فحين القول بالوحي وهو المطلوب **والقول** ان الاجتهاد قول الله
 وان النبي لم يكن مجتهدا قلنا ان نقول ان الله امرنا بانشاء النبي ووجوب اجتهادنا
 اسوة به قول ما انكر الرسول فخذوه وما ننكم عنه نهوا وما كان من اجتهادنا ما نهوا
 لا كان بهي عالم بتركه ولما كان ناكرا للاجتهاد فيه بازالة ذلك لما يكون امره لا
 الاجتهاد ان كان ناول بفعله النبي فكيف كان يجوز له الامر به وقد حارب الله في
 وقال انما من الناس من يامرهم انفسهم وانهم يتلون الكتاب فلا يفهمون **وان**
 كان انما لما كان له من الامر انهم وانما نبش النبي عن الامر فثبت لجهان ان
 اقامة العلامة ورد الله سبحانه امره على الاجتهاد وانما الله امر به لان الاجتهاد
 ان كان ناول بفعله النبي فكيف كان يجوز له الامر به وقد حارب الله في
 الاجتهاد دليل على برفقنا به ثم نقول ان الاجماع متحقق على الاجتهاد انما وجد
 صبا او كفاية وانما حرام ولا قال القول الثالث والاولى ما عطف على معنى شرعي كان
 واجبا في جاز النبي في ذلك الوجه ثم تقدم الامتة في اعمال الخير والمثوبات على
 سيد البراءة صلى الله عليه وآله السادات وكيف جاز له عدم الامر به وما كان يجوزنا
 الا لا امر بالوجبات وقد افترقا انما ما كان يامرنا بفعله **والقول** ان كان واجبنا
 عندنا من الادلة العقلية ايضا على صحة جواز اجتهادنا القول بوجوبه فثبت في العلم والاف
 من انشاء الله تعالى وقد افترقا انما ما كان واجبا شرعا فثبتا لجهان انما جاء به كتاب
 ومنه واية التمسك مستحكمة فيها في العمل بالامر كذلك وهو ما عطف على دليل العقل
 خارج كما سيجي فيما بعد وانما حرام الامر كذلك وهو ما عطف على دليل العقل
 كما سيجي غله وانما شرع في الاجتهاد لجلال الخيرة القليلة وصرح بحرام الوحي القليلة
 للنسب والعدم **والقول** ان الحكم الشرعي يحتاج الى حصة شرعية فابى النص في قوله

على القولين فيمن الاحكام والامر بالاجتهاد الى الاجتهاد في ادلة الحلال والحرام وقضاري
 دواكل القول بالامر بالاجتهاد في ادلة الحلال والحرام وقضاري
 مع الفارق **والقول** انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 واسأل على الوحي والهدى ولولا النص لما استدلنا انما اجتهادنا على الوحي
 واراد حلقه في باب الوحي وهل يجوز له ان بعد الحلق بالوحي وقد ذكر في القرآن
 من النبي عن اتباع الوحي بما امر به عليه **والقول** انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 بالنسبة **والقول** ونقضي هذا الدليل على ان العلم بالنسبة لا يثبت مع القدرة على العلم وقد
 في الباب على كل حال لم يردنا وقد افترقا القول بالاسناد والهدى مع جواز الاجتهاد في
 سادة من الهدى ولو كان يجوز دعوى عدم التقدير وعدم الحصول كما في القول بعدم
 التقدير والهدى وسائر اهل الملل القولية في عدم التقدير وعدم الحصول واعادوا
 مع عدم اعداد اصول لا يثبت عند القول ونفاوت الانهزام وقضاري الادلة العقلية
 الناس موجود سوا في الفرق واصول **والقول** ان ما عطفه كقولنا في الاجتهاد لجهان
والقول قد ثبت لجهان ان القطع ان مخالفة الرسول تكفي لحاق العقاب والامساك في
 وادانته عند حلال الجهاد والوحي ما يوجب ان الامر لله وهو له وصرح عليه
 على ذلك وصالح فلا شك انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 وفيه من الحق ونحوه يعلم بذلك فلا شك انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 الحق ونحوه يعلم بذلك فلا شك انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 الحاشية محضته او لا يكون يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 احكامه وليس هذا الدليل الذي ذكره العلامة من مطرقات مخالفة النبي في الاوامر
 المستحقة اعتقاده استغناءها وكذلك في الامور الواجبة القول بوجوبها لا يكون
 الذي يقابل الاسلام فلا خلاف القياس فيمنع من انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 كذا نقول له فاذ كان من عليه الحق في حق به فهو كما في قوله صلى الله عليه وسلم
 في سنة حتى يسمع قوله فاذ كان من عليه الحق في حق به فهو كما في قوله صلى الله عليه وسلم
 علينا انما على الله وهو حجة الله بالحق فلهذا في انما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها
 رواة حديثنا فانهم يحكي عنكم والله ولا شك ان انكار حجة الامام وحجة الله

الاجتهاد في باب الوحي وهل يجوز له ان بعد الحلق بالوحي وقد ذكر في القرآن

ومعنا انما ذكر العلم والهدى ولولا العلم لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 حرم في نفسه البينة لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 من يوجب الحق والاسام عليهم السلام في قوله انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 من لا يجوز من النبي والاسام برك واشه اعظم الانام والجهاد ان كان باطنا هو الله
 في حكم الله والكان باطنا هو الله في حكم الله في قوله انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 انما انما انما هو الله في حكم الله في قوله انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 وقوله الحكم حكاه الله وحكم الله عليه في قوله انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 في قوله انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 الوحي **والقول** فاذ كان حكمه مستتبيا على الوحي موثقا عليه فيها زلة الحكم والقوى عليه
 مع كمال عقله وصفاء طويته وشدة فيه من البصيرة تعالى ثناءه فكيف يجوز لغيره
 لاستنباط الامر من معصوما ان يفتي لا يرفق واذن من الله الذي الحكم واذ
 بكن لبقه الحديث معقبة القيد طريق الى الامام رضا تعالى وتخطه وبما
 ويخط ولا رخصة منه تعالى له بالانشاء يحكم القوي الا باذن منه وتوقفه كيف
 لغوه **والقول** انما يوجب علينا اسوة به ما اذا كان مستتبيا على الوحي قلنا انما
 البديل طريق اولى الا ان فندهم واسطة الوحي الامين وفوضنا واسطة النبي
 الامين والائمة الباسين وفوضنا النبي صلى الله عليه وسلم وعلمهم ورضي الله عنهم
 اجمعين وهذا القول يحتاج الى حجة مستحكمة اياها احدى اسمي بارعة وقول
 ولو نقول حلقا بعض الافاويل لافترقا انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 في مصر يقول قائل ما في نصي لا اعلم في نفسك فاذ كان حكمه في احكام الله مستتبيا
 على قواعد الشريعة والاصول المروية المعتبرة والصلوات والاحكام من اجتهادنا على الوحي
 عليهم افضل الصلوات والتحيات انما على النبي والائمة الباسين وفوضنا النبي صلى الله عليه وسلم وعلمهم ورضي الله عنهم
 من القيا والاسام ورضي الله عنهم في الصلوات في الكتاب في معنى ادم ربه تعالى
 وما ذلك الا لانهم اقدم من اهل الشريعة والافاويل لافترقا انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 فلهذا ما رتب من الوحي والغيب ولا يعارض ولا يقال انما من الله النبي وارتكبه الله
 فاستحق ما استحق فانه لا يستقيم على ما مضى من اجتهادنا على الوحي

والحق ان اول من علم من اجتهادنا على الوحي
 ما قبلنا وما يوجب من اجتهادنا على الوحي
 في قوله انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 لا فلهذا انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 له مقامه في هذا المقام اسامع فلهذا في قوله انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 لا فلهذا انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 قد ثبت من الجواهر والقرائن رفع الاسام ونحوه في قوله انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 لما يستقيم من الله عز وجل في قوله انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 لان من لا يثبت حكمه ولا يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 جاحل ما يجوز له من اجتهادنا على الوحي
 المنعني انما هو الذي يدخل من الله تعالى وبوصاه وهو الجاهل بالحق والافاويل لافترقا انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 المؤمنين كما في قوله انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 جل في امثال القرآن قال لا قال ما اذهلك ولعلك انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 كذا في قوله انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 الفقه بالحق **والقول** فاذ كان حكمه مستتبيا على الوحي موثقا عليه فيها زلة الحكم والقوى عليه
 ان الحكم بتدبيره لا يجوز فانه القوي بغير علم على الله نعم وفنده ان الله نعم وان نقول على الله
 ما لا يشق **والقول** فاذ كان حكمه مستتبيا على الوحي موثقا عليه فيها زلة الحكم والقوى عليه
 فواذا اشار في قوله انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 عندهم ان الحاشية طبعها في قوله انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 ويجب عليهم الرجوع في هذه المسئلة في ذلك لان فانية ما يستفاد من ادلة الحاشية
 في المقام هو ان الله سبحانه لا يخطأ في اجتهادنا على الوحي في قوله انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 الخطا في اجتهادنا على الوحي في قوله انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 في تخصيص الخطا في اجتهادنا على الوحي في قوله انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 نكح فيه في قوله انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي
 دليل التعبد في قوله انما يثبت اسنادا لا يكون الحكم لا يجوز من اجتهادنا على الوحي

الاجتهاد في باب الوحي وهل يجوز له ان بعد الحلق بالوحي وقد ذكر في القرآن

[illegible]

غزل

[illegible]

This image shows a vertical strip of a manuscript page, likely a leaf from a book. The text is written in a dense, Gothic script, characteristic of the late 14th or early 15th century. The ink is black, and the parchment is aged and slightly discolored. The text is arranged in a single column, with some lines starting with large red initials. The strip is oriented vertically, showing the right edge of the page.

[illegible]

مخافون

فما وفضل الجليل ونعت دواعي السوم واسما الشهاب وغيره لاختلاف اقسامهم وقوة دواعي
في الملكات وانما العاقبة لتقدمهم على الخلق وفيهم في الخلق وانما هم على الجليل والحق
التي هي حجة والحق سعة الخلق والحق لا يختلف فيها الالهام وغيره لا يجوز الاقارن
حفظ قدر الكفاية ولجب على الله مراتب العبادية ومعنى الجدان عود الاقارن ان الله
للتوبة والعقوبة والقرآن قال الله تعالى فلما فرغوا مما كانوا حادين فلهن اذانهم فاعادوا فاعاد
استصفا جادون ولقد مر في فاصحة التفسير من التوزيع عوى الجدان عند الخلق
عن الدليل في فعله المبرهن في ما يحيا عليهم يعنون وهم ضيقون وهم لا يعرفون ما كانت
ففي يعنون **فقد** ما بال اذهاب السمع الى قوله لا سمعتموه **فقد** تنبيه على ان لا يجوز ان يكون
والتي لا يتجاوز ذلك وانما الله في السلسلة وتساوي طريق العلم في التوسيع لبل على الله
والحق في **فقد** لا يرى استغناء ولا في خبره وليس فيه شيء الذي هو استغناء من قضا المعصوم
وتكذيب العبادات لاجل السوم والحال ان مرهم الى التوسيع من غير ان قال الله تعالى
فهم يحاكبونه انما الله انما الله عليهم **فقد** ما بال والحق والحق فيه تحذير عن
لله وهو العليم لعله لا يفتن بامته من الضيق والحق والحق ان الله لا يفتن بامته
من طلبه الاصل الموقر **فقد** ما بال الباطل الخبيث **فقد** انشا داسعا والى الله لا يخفى
ذلك والحق طلب الباطل **فقد** من ذلك فلا يظلم الباطل لعله لا يراهم في الرضا ويحكم
المراد والحق صادر من اهل البيت العتمة والكان نصبة لقرانه مع الحق الخلق من غير
معتد بهما وقوله على الله الخلق وقوله ان ذكر الحكرمة اصله معتد بهما وقوله ومنها ولكن
حيزا لا يخرج وقوله الباطل الخبيث من حيث لا يلتفت الى الله عز وجل والتمتع الموقر في حق
المعجز على ان لا يظلم الباطل من لعله لا يظلم الباطل الخبيث **فقد** انشا داسعا والى الله لا يخفى
التمتع لعله هو الطلب والسلافة عن ليله لا الفز فزاد في التبع طلب الكرامة وفيهم
وفلا اذ انا لاسعة وفاجبا الى الحزن وهو الحقى سكان الحق العلية والتفاعل والتسا
عن التذكرة والكلسا استايتك عليك الاباء المحبة انما اجبت ذلك المبرهن الى التبعة
استايتك الاما ديت المنافاة عن الثقات ان لا يسبل الا يدل على الحق الرب الجليل او
بان سيجي من الحق خبيث واول خبره انما غنى التذكرة **فقد** ساروا ايضا باسناد

[illegible]

مؤيد حسن

عمر جليلة بقدره سنة اثنى عشر سنة من هجرته قال له ما اشد ان هذا الكتاب
وكذا ما اشد ان هذا الكتاب لا يفرق بين القول في الحكم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
عن ابي **الناس** ما ساءوا وما اساءوا من جرحي من محمد بن الحكم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
من اجابنا ان تقترن اوصاها واوصاها ولم يدعوا الحديث فزعمهم ان الشيء يقولون بانهما فقالا
وعلى ذلك من معنى الا بهذا واسأله **الناس** ما ساءوا وما ساءوا من جرحي من محمد بن الحكم قال قلت
لابي عبد الله عليه السلام فزعمنا اننا نرى في كتاب ولاسته فظهر بها قال لا اما انك
ان امنت لم تجز ان كان هذا كذب على الله **الناس** ما ساءوا من جرحي من محمد بن الحكم قال قلت
كت عن ابي عبد الله عليه السلام وروى لنا هذا القول لما وجدنا الله ما اتم من جرحي من محمد بن الحكم قال قلت
ومن قدم شئ على الاثر **الناس** ما ساءوا وما ساءوا من جرحي من محمد بن الحكم قال قلت لابي
جعفر فزعمنا اننا نرى في الكتاب انك تقول في هذا ما قال قال اما انك اصبحت لم
تجوز ان اخطأت كذب على الله **الناس** ما ساءوا وما ساءوا من جرحي من محمد بن الحكم قال قلت
ابوجهر فزعمنا اننا نرى في الكتاب انك تقول في هذا ما قال قال اما انك اصبحت لم
تجوز ان اخطأت كذب على الله **الناس** ما ساءوا وما ساءوا من جرحي من محمد بن الحكم قال قلت
فان يا ابن المزة **ابن ابي** المرفق بعد الاستدلال بهذا الحديث انما الاستدلال بقوله
ابوجهر على السبل وقوله عليه السلام في هذا ما قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
من اجابنا في العمول لا التفت بالاحتياط لموضع مع استفاضة النص وقوله عليه
وهذا الكتاب وباتها بحكمات الكتاب من قوله وروى له الى السبل والاحتياط
المسلم الى ان يستظهر منهم قوله وانما زعمت في غرضي فزعمه الى السبل وقوله
اهل الذكر الى غير ذلك من الايات **فان** قد روي في غرضي الاسلام في الغيبة ما روي عن
ما سلم من ابي عبد الله عليه السلام في قوله روى عن ابي ابراهيم عن ابي سعيد عن ابي ابراهيم في قوله
فلما هذا الجرحي الحرام في سبعين من جهات **الامم** انهم انزلوا الى دار الدنيا في بعض ما روي
وقوله في قوله روى عن ابي ابراهيم في قوله روى عن ابي ابراهيم في قوله روى عن ابي ابراهيم في قوله
عمر الى ابي عبد الله عليه السلام في قوله روى عن ابي ابراهيم في قوله روى عن ابي ابراهيم في قوله
ما روي عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله روى عن ابي ابراهيم في قوله روى عن ابي ابراهيم في قوله
الدين والواي كذلك فخطا التعليل وانما الغرض **الان** انك لفظ الحسن في قوله
لما روي عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله روى عن ابي ابراهيم في قوله روى عن ابي ابراهيم في قوله

[illegible][illegible]

وهو امره به التوبه اكلت كل دينك واتممت كل دينك عليك يعني فيه دينك الاسلام ودين ادم والاسلام
من تمام الدين الى ان قال ولا تذكروا شيئا مما فرحوا به الا انكم لم تفرحوا به ان الله لم يفرح به فخذوا به
كذبا فله من دينكم كذا به فتركوا به في **الفرقة الثانية** ما رواه الصدوق في القيون والاسناد
باسانيد عن ابيهم ما رواه **الثقة** ما رواه ثقة الاسلام ما رواه عن ابي حماد عن ابي
جعفر في حديثنا الحسين ومع ابي اخيه كتابته فنهى ابي عن الحسين ان يقرأ ما رواه ما رواه
ذلك الكتاب بل يقرأ في ذلك الكتاب في ذلك وفيه والله ما يحتاج اليه ولدا من مثلي
الله ادم الى ما بقي الدنيا والله ان فيه الحمد ودخلى فيه ارض الخلد **والثقة** ما رواه
باسانيد الاخرين في الخبر واصله **الثقة** ما رواه عن ابي جعفر في حديث وفيه
رسول الله وما رواه في ذلك الكتاب وبين كبريل النوح فلو لم يكن له ما رواه لا يطلع على
مع فرض سلاسل على جفده بغض عليه ولا يفتح قبره ان يسئل سبيل النوح مع سدا لحيته
فلا تفتح لغيره فخال **الاسانيد** ما رواه عن سيف بن يحيى عن علي بن عبد الله
في حديث قال عبد الله الذي بلغ شيئا الا انه جعل له **سرا** **الاسانيد** ما رواه
الشيخ باسناد عن صفوان الكليني مثله **الثقة** ما رواه ثقة الاسلام
الولي بن عبيد عن ابي عبد الله في حديث قال ما من شيء الا دلالة حادثة في اليه فترك
بعض اصحابنا الخوا **الثقة** ما رواه وقال الكليني صفوان اسناد عن علي
عبد الله قال ان الله ترك لنا شيئا ما يحتاج اليه الا جعله نية صلى الله عليه واله
الحديث **الاسانيد** ما رواه عن ابي رزين عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال ما انك لو كنت
بمقدم الله واخر من اخذ الله ما عالى ولا الله ولا ما شئت من من اخذ الله ولا ما
اشان الا جعل ذلك عندنا كتابا لله **الثقة** ما رواه عن ابي جعفر في حديث
عنه عبد الله عن علي بن مسلم في حديث قال قال رسول الله صلى الله عليه واله
لكل شيء حدا وجعل علي من نعمتي حدا من خلقه هذا **الثقة** ما رواه عن ابي عبد الله
ابو عبد الله البرقي في الحسن اسنادا في الخلد علي عبد الله عليه السلام في حديث **الثقة**
الاسانيد ما رواه ثقة الاسلام ما رواه في حديثه عن علي بن عبد الله في حديث
في الاشارة حدا الحديث **الثقة** ما رواه عن ابي عبد الله في حديث قال الله
ما عين من قبله ما رواه الله اسرا رسولنا ولا ناوله كذا ما رواه في ذلك الكتاب

كلما يحتاج إليه ويصل له دليل يدل عليه يحصل اعتقادنا وادعاءنا والاعتقاد ما لا يشك
به ولا دائل عليه كما لا يشك في الكتاب كلما يحتاج إليه ويصل له دليل يدل عليه ويصل لكل
شيء منا وادعاءنا والاعتقاد ما لا يشك فيه الحديث **الثاني** **الابن** ما رواه بأسا وعمر بن قيس
عن أبي جعفر أنه قال ان الله لم يعز شيئا يحتاج إليه إلا أنه أرسله في كتابه وبقرته وسوره وكل
شيء منا ويصل له دليل يدل عليه ويصل على من يقدر على ذلك الاعتقاد **الثاني** **الابن** ما رواه
الصناعاتي بصاحبه عن عبد الله بن جعفر عن محمد بن عيسى عن ثماله في قوله دليل عليه **الثاني** **الابن**
الابن ما رواه عنه الله السلام عن أبي سامة قال كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل من البيت
عن شيء من السنن فقال ما من شيء يحتاج إليه المداوم في تكادام ولا يعرفه فيه من الله ومن يولد
مستغفر ما عرفنا وأكرهنا أن نكلمه قال له من قال المستغفر من قول الملائكة **الثاني** **الابن**
ما رواه عن أبي عبد الله أنه قال لا يورث الله القرآن هدى من العلماء وتبين ما في القرآن من الأدلة
وفيهما قال بك الحديث **الثاني** ما رواه عنه الصناعاتي في كتابه عن أبي جعفر عليه السلام أنه سمع
أبا عبد الله عليه السلام يقول ان هذا الحديث سبعون زوايا وأما أبو عبد الله عليه السلام فمطهر في بيته ما راجع
والإسلام وأبو جعفر حتى استقر الحديث **الثاني** ما رواه عن أبي جعفر عليه السلام أنه سمع
عنه أنه قال في كتاب الملال وحرم وكثير من كتاب الناس الحديث **الثاني** **الابن** ما رواه
سليمان بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال ما رواه عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال
لو لم ير المولى حتى لا يعرفه غضبا **الثاني** **الابن** ما رواه عنه الصناعاتي في كتابه عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال
دعا من أبي جعفر عليه السلام في الحديث **الثاني** ما رواه عنه الصناعاتي في كتابه عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال
الله صطفي عليه السلام في ذلك ما أتى له ما يلهي الناس ما تدبره من أبي عبد الله عليه السلام
أبو عبد الله عليه السلام **الثاني** ما رواه عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال ما رواه عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال
في الحديث **الثاني** ما رواه عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال ما رواه عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال
بطلان ما لا يصح منه في ذلك ما أتى له ما يلهي الناس ما تدبره من أبي عبد الله عليه السلام
بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال سمعت هذا قول أبي عبد الله عليه السلام ما رواه عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال
خط في بيته وأن ما يلهي من يحتاج إليه الحديث **الثاني** ما رواه عنه الصناعاتي في كتابه عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال
ما رواه عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال سمعت هذا قول أبي عبد الله عليه السلام ما رواه عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال
وهو باق في ذلك الحديث **الثاني** ما رواه عنه الصناعاتي في كتابه عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال

[illegible]

This image shows a page from a manuscript, likely a calendar or a table of contents, featuring a grid of 100 squares arranged in 10 rows and 10 columns. The top 9 rows are filled with handwritten Arabic text in a cursive script. The bottom row is mostly empty, with the last square containing a small symbol. The grid is bordered by red lines.

[illegible]

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

برج

من الجهد وإنما يداهم في زمان **الفرقة** **ذلك** ما حصل من صفنا من الجادات التي نقلها
 عن قوم من أهل مجلد الأسبأ والعبر للزوائد قبل وصولها بعد انقضاء فلا يصح في هذا القول
 منها شيء بل بدعيهم أصلاً وهو أيضاً مشتمل على الزيادة من هذا القدر في أنه هو الذي
 إليه الداء لا الحق بفتح الحاء في قوله **منع** ذلك إلا ما وجدنا ما أباحنا وانفصنا وبين
 سر هذا الخلاف وتبين أن **الفرقة** **بفتح** الحاء الزوائد ونعم في ثلثة أقسام **الأدواء**
 اعتد عليه وأصل المائدة بحيث لا يكون له سكن وهو إما معارض معقول وهو المعية
 عند الجمع على الموضوعات لا يرب بين بعض الزوايا وهو الذي عليه القول في **الفرقة**
 بينهم وهو الذي عليه استظهار السند فترى من حقيقة هذا يستدل لكراً على صحة المسألة
 بإجماع الطائفة الأولى على إجماع غير الزوائد منهم مندل سواء وإيا في ذلك لا إلا
 على صحة العلم لا خبراً ما يستدل بالفرق لطوره على وجود ما تخفى له بدون العكر
 ونضاً لظهور استدلال السبأ بإجماع ما ينزل هذا الجواز كما سماه أيضاً عند
 بدلاء لإجماع في حجة إجماعه ثابته بالبرهان عند وجهه للفرقة بهذا الإجماع
 بهذا الإجماع ولكن في الوعد لتكملة أصل في الاستدلال **الثاني** ما وجدنا عليه أحد
 من الزوايا من معدود عند من الزوايا **الثالث** ما اعتد عليه جميعهم من علنا في
 العلم لإكنا ما ذكرنا من التمتع عند له معارضها وقتها جميعهم من عرضة وأحكامه
 أن لتناو والبرهان بعد استدلالك أن جميع فيه وصفنا عدم اتفاق الجميع في قوله
 اتفاق الجميع في عدم رده وهذا المقام مطروح الظن فاستأره رئيس المائدة نظرنا منه
 إلى هذا الاتفاق والشأن السبأ قدس في حقه عدم اتفاقه على العلم بدعيه يستدل
 بعروض الكتاب الجميع على المائدة أصلاً ما دفع العلم والواحد ما فيها أكثر الأمثلة
 إلى حيث مضى الكتاب **الثاني** الذي لم يثبت أن معقول من طريقة السبأ قدس في
 ما يدل على صحة ما قدس في مسألة أنه لم يثبت ما قدس في مسألة كتاب السبأ في مقب
 أن يثبت ما هو أصلاً في العقل والأصل ما قدس في مسألة معقول من له صاحباً قدس
 ما لا يوافق القائم أيضاً كان لوط لا يثبت ما قدس في مقب ما قدس في مقب ما قدس في مقب
 أن يكون المواقف صادرة عن طريقة إصل طريقة أن لا يثبت هذا الاحتياط أيضاً أن
 لا يثبت في كلامه القدر في ذلك ولعله لا يظن ما قدس في مقب ما قدس في مقب ما قدس في مقب

الملاح

This image shows a highly degraded and heavily damaged manuscript page, likely from a historical text. The page is characterized by extreme discoloration, including large brown and black stains, and significant physical wear, such as tears and missing sections of paper. The text, which appears to be in an Arabic script, is written in a dense, cursive style. Due to the severe damage, the majority of the text is illegible. However, some fragments of text are visible, particularly in the upper right and lower right areas, where the script is less obscured by stains. The overall appearance is that of an ancient, well-used, and unfortunately well-preserved document.

This image shows a page from a manuscript, likely a historical text or a collection of letters. The text is written in a cursive script, possibly Persian or Arabic, and is arranged in a single column. The handwriting is dense and flowing, with some words highlighted in red ink. The page is numbered '10' in the top right corner. The text appears to be a continuation of a letter or a section of a larger work. The overall condition of the page is good, with some minor wear and discoloration visible.

This image shows a highly degraded and heavily damaged manuscript page, likely from a historical Islamic text. The page is characterized by:

- Severe Damage:** The parchment is heavily stained, discolored, and shows significant signs of wear, including large holes and tears.
- Illegible Text:** The original text, written in a cursive script (likely Thuluth or Nasta'liq), is almost entirely illegible due to the damage and fading.
- Fragmentary Remains:** Only faint traces of text and some small, dark ink marks are visible, particularly in the upper and lower portions of the page.
- Structural Elements:** The page appears to be a single leaf, possibly part of a larger volume, with visible binding or stitching marks on the left edge.

This image shows a highly degraded and heavily damaged manuscript page, likely from a historical text. The page is characterized by extreme discoloration, including large brown and black stains, and significant physical wear, such as tears and missing sections of paper. The text, which appears to be in an Arabic script, is written in a cursive style and is mostly illegible due to the damage. The visible text is arranged in horizontal lines across the page, with some lines appearing more clearly than others. The overall condition of the manuscript suggests it is an ancient or well-used historical document.

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وبعد فقد حضر هذا المجلس المبارك
في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
هـ الموافق لـ ١٩٦٤ م
في دار الاجتماعات بمدينة الرياض
على يد فضيلة الشيخ محمد بن عبد الوهاب
الذي قد حضر معه جماعة من العلماء
والدعاة والطلاب
وقد تم في هذا المجلس مناقشة
موضوعات هامة تتعلق بالدين
والدولة والمجتمع
وكانت المناقشة تجري على
أعلى درجات الجد والجدية
وتمت المناقشة في وقت مبكر
من المساء وقد تم الاتفاق
على ما يلي:

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وبعد فقد حضر هذا المجلس المبارك
في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
هـ الموافق لـ ١٩٦٤ م
في دار الاجتماعات بمدينة الرياض
على يد فضيلة الشيخ محمد بن عبد الوهاب
الذي قد حضر معه جماعة من العلماء
والدعاة والطلاب
وقد تم في هذا المجلس مناقشة
موضوعات هامة تتعلق بالدين
والدولة والمجتمع
وكانت المناقشة تجري على
أعلى درجات الجد والجدية
وتمت المناقشة في وقت مبكر
من المساء وقد تم الاتفاق
على ما يلي:

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وبعد فقد حضر هذا المجلس المبارك
في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
هـ الموافق لـ ١٩٦٤ م
في دار الاجتماعات بمدينة الرياض
على يد فضيلة الشيخ محمد بن عبد الوهاب
الذي قد حضر معه جماعة من العلماء
والدعاة والطلاب
وقد تم في هذا المجلس مناقشة
موضوعات هامة تتعلق بالدين
والدولة والمجتمع
وكانت المناقشة تجري على
أعلى درجات الجد والجدية
وتمت المناقشة في وقت مبكر
من المساء وقد تم الاتفاق
على ما يلي:

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما وعلما
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وبعد فقد حضر هذا المجلس المبارك
في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
هـ الموافق لـ ١٩٦٤ م
في دار الاجتماعات بمدينة الرياض
على يد فضيلة الشيخ محمد بن عبد الوهاب
الذي قد حضر معه جماعة من العلماء
والدعاة والطلاب
وقد تم في هذا المجلس مناقشة
موضوعات هامة تتعلق بالدين
والدولة والمجتمع
وكانت المناقشة تجري على
أعلى درجات الجد والجدية
وتمت المناقشة في وقت مبكر
من المساء وقد تم الاتفاق
على ما يلي:

Handwritten text in Arabic script, likely a religious or philosophical treatise. The text is densely packed and covers the entire page.

Handwritten text in Arabic script, likely a religious or philosophical treatise. The text is densely packed and covers the entire page.

Handwritten text in Arabic script, likely a religious or philosophical treatise. The text is densely packed and covers the entire page.

Handwritten text in Arabic script, likely a religious or philosophical treatise. The text is densely packed and covers the entire page.

This block contains a highly dense and complex manuscript page, likely a page from a historical text or a collection of letters. The text is written in a cursive script, possibly Arabic or Persian, and is heavily annotated with marginalia and corrections. The page is characterized by a large, central block of text, with numerous smaller lines of text written in the margins, often in a different color (e.g., red or blue). The text is written in a cursive script, possibly Arabic or Persian, and is heavily annotated with marginalia and corrections. The page is characterized by a large, central block of text, with numerous smaller lines of text written in the margins, often in a different color (e.g., red or blue). The text is written in a cursive script, possibly Arabic or Persian, and is heavily annotated with marginalia and corrections. The page is characterized by a large, central block of text, with numerous smaller lines of text written in the margins, often in a different color (e.g., red or blue).

[illegible]

This manuscript page contains a dense collection of handwritten text in Arabic script, written in black ink on aged, slightly discolored paper. The text is organized into several columns, with some lines written diagonally to fit the space. The script is a cursive style typical of the Ottoman period. There are several red ink markings, including underlines and small annotations, which likely indicate specific points of interest or corrections. A large, circular library stamp is visible in the lower right quadrant, featuring a central emblem and surrounding text in Ottoman Turkish. The overall appearance is that of a well-used historical document, possibly a legal or administrative record.





